

التخلف والنهضة في العالم الإسلامي بين الرؤية الإسلامية و التصورات الجاهلية

بقلم: نجم البار

مقدمة

يعيش العالم الإسلامي أزمة طاحنة على كافة المستويات و الأصعدة لم¹ يسبق أن عاشها في تاريخه السابق، باستثناء تلك الفترة التي تم فيه اجتياح العالم الإسلامي على يد المجرم هولوكو والتي أعمل فيها القتل و التدمير في المجتمع المسلم حتى قيل أن عدد القتلى قد بلغ مليون قتيل. حتى تلك الفترة بالرغم من بشاعتها وعمق أثرها في تاريخ المسلمين، إلا أن الهمة الجهادية التي كانت سائدة عند حكام المسلمين استطاعت، بفضل الله، أن توقف ذلك العدوان الظالم في معركة عين جالوت المشهورة التي قادها الملك المظفر سيف الدين قطز وأن تحول الهزيمة إلى نصر والذلة إلى عزة والضعف إلى قوة.

و هذه الحادثة الكبرى في التاريخ الإسلامي لها أشباهها فهناك معركة حطين والزلاقة و فتح القسطنطينية. فهذه الحوادث لم تسهم فقط في بعث العزة الإسلامية وهذه أحد النتائج المهمة، ولكن استطاعت أن توقف كيد الأمم من الصليبيين خاصة وأعداء الإسلام عامة المذنبين ما انفكوا يكدون للإسلام وأهله. وبهذا لم تعد العلاقة بين العالم الإسلامي و سائر الأمم علاقة خضوع و هوان، ولكن حولت العلاقة إلى علاقة أنداد استطاع حكام المسلمين أن يفرضوا مهابتهم في صدور أعدائهم وأن يبينوا لهم بالسيف النتائج التي يمكن أن يذوقوا مرارتها إذا ما فكروا في الاعتداء على ديار المسلمين.

هنالك درس عظيم يستخلصه من يراجع التاريخ الإسلامي وهو أن قوة المسلمين و توحدهم قد ارتبطت بمدى العمل بما في كتاب الله وسنة النبي عليه الصلاة و السلام وخصوصا في علاقاتهم بغيرهم من الأمم. لقد حذر الإسلام أتباعه من اتباع سنن الأمم الكافرة أو اتخاذهم أولياء يرسمون لها الخطط الاجتماعية والاقتصادية السياسية و بين لهم أن ذلك يخالف منهج الله (سبحانه و تعالى) بل واعتبر ذلك من المخالفات الإيمانية الصريحة للأوامر الربانية.

(بأيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض)

¹ قل صدق الله (ومن أعرض عن ذكى فإن له معيشة ضنكا)

هذا هو الأمر الرباني صريحا و مبينا أن المسلم لا ينبغي منه أن يتخذ غير المسلم وليا له.

ولكن إذا ما خالف المسلم أمر الله وجعل من غير المسلم وليا له يوجهه ويؤثر في حياة و مسيرة المجتمع المسلم فان الله (سبحانه و تعالى) يقول عنهم و يحدد هويتهم:

(ومن يتولهم منكم فانه منهم, إن الله لا يهدي القوم الظالمين) سورة المائدة.51

ولكن هانت العقيدة في قلوب المؤمنين فابتعدوا عن دين الله. وتلك المأساة الكبرى في حياة المسلمين. إنها المأساة بكل أبعادها و معانيها.

لقد استبدل المسلمون بشريعة الله قوانين روما و أمريكا و طبقوها في حياتهم, ووطنوا, وهم واهمون في ذلك, أن النجاة من أوضاعهم المتردية لن يكون بغير هذا الطريق, وأن التقدم السياسي والاقتصادي و التقني لن يتحقق بغير إتباع لمناهج أوروبا الفكرية و العقدية. وقد فعل المسلمون ما اعتقدوا صوابه واستوردوا أفكار أوروبا و طبقوا مناهجها فماذا كانت النتيجة؟ هل أحرزت الأمم المسلمة تقدما و سيادة و نصرا؟ هذا هو السؤال..

النتائج

لقد حسم الله (سبحانه و تعالى) النتائج التي يمكن أن تترتب على إتباع غير سبيل المؤمنين:

(يا أيها الذين آمنوا أن تطيعوا الذين كفروا يردوكم على أعقابكم فتقبلوا خاسرين) ال عمران,149.

وقد وقع ما حذرهم الله سبحانه و تعالى منه ودخل العالم الإسلامي في أزمت ما زالت تزيد في ذل المسلمين و تبعيتهم للدول الكافرة دون أن تحقق لهم العز الذي نشدوه ولاستقلال الذي طالما بحثوا عنه والسلام الذي تمنوه. إن القرآن الكريم والسنة الشريفة على صاحبها أفضل السلام) يؤكدان حقيقة خالدة: أن الذل والتخلف حتم لازب على الأمة عندما تنحرف عن الصراط المستقيم وأن الأفكار و النظم المستوردة لا يمكن أن تشفى وأن تخرج الأمة من محنتها. و الواقع المعاصر قد أكد هذه الحقائق.

الأزمة على المستوى الاقتصادي.

الإبتلاءات و المحن التي عاشها المسلمون طوال تاريخهم كثيرة و متعددة. ولكن المحن الاقتصادية المعاصرة التي تعصف باستمرار بالنظم الاقتصادية و تدمر الاستقرار الاجتماعي و الفردي تعتبر فعلا شيئا جديدا في واقع المسلمين المعاصر. كيف ذلك؟

التاريخ الإسلامي يوضح بجلاء أنه على الرغم من شدة الصراع بين المسلمين و أعدائهم التي كانت تنتهي أحيانا بهزيمة المسلمين في

بعض المعارك، كان المسلمون يحافظون على " استقلالهم الداخلي " ويمتنعون عن التشبه بأعدائهم أو تطبيق قيمهم في ميادين الحياة الاجتماعية و السلوكية لعلمهم أن أفكار أعدائهم لا يمكن أن تبنى لهم عزّة ومجدا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان المسلمون يرون القتال المرير و الكيد المستمر الذي يشنه أعدائهم لتدميرهم والفتك بهم. فإذا كان هذا هو حال الأعداء وتلك نياتهم و أهدافهم الكبرى، فكيف إذن يمكن أن يثق المسلمون بهم أو أن يظنوا بهم خيراً؟ لقد كان المسلمون على وعي سياسي عالٍ بأحوال واتجاهات أعدائهم، يستمدون أصول ذلك الوعي من كتاب ربهم و سنة نبيهم وتلك من الدروس العظيمة التي ينبغي أن يعيها المسلمون اليوم. يقول الأستاذ العلامة محمود شاكر في سلسلة كتبه القيمة التاريخ الإسلامي واصفا العلاقات الخارجية للدويلات الإسلامية المنفصلة عن جسم الخلافة في العصر العباسي الثاني :

" ومع هذه الدول المتعددة إلا أنه لم يحدث من إحداها مساعدة كافر ضد أخراها، بل يمكن أن نقول : انه كان يوجد تعاون حسب الإمكانيات الضعيفة ونذكر على سبيل المثال مراسلة صلاح الدين الأيوبي في المشرق إلى يعقوب بن يوسف في المغرب، وهديته له؛ وطلبه دعمه لمحاربة الصليبيين، وقد فعل ذلك وجهز المنصور يعقوب بن يوسف ثمانين ومائة سفينة، وحال دون وصول الصليبيين لقتال صلاح الدين.....كما يجب أن لا ننسى أن الخلافة العباسية و العبيدية قد عملت كلاهما لقتال الصليبيين رغم ما بينهما من عدااء"²

ولكن تفكك الخلافة العثمانية وانهارها ومن ثمّ نشوء الدويلات الإسلامية بمساعدة من الدول الجاهلية الأوروبية وهما: بريطانيا و فرنسا، ألد أعداء الإسلام و المسلمين، أقول قد أوقع هذه الدول في فخ عظيم لم تنتبه إليه و لمّا تزال تتجرع مرارته وتذوق نتائجه. لقد اعتقدت كل دولة على حدة أنها مسؤولة عن معالجة التخلف الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي الذي ورثته عن الخلافة العثمانية وهنا تبدأ أولى فصول المأساة في التاريخ الإسلامي الحديث: لقد انطلقت ما يسمى برامج النهضة العربية على غير خبرة علمية وعلى غير وعي سياسي وعلى غير هدي بأصول التغيير الحضاري المفضى إلى سيادة في الأرض لا يصحبها ظلم وتجبر، تغيير يؤدي إلى نشر العدالة وبناء كرامة الإنسان المسلم في ظل العبودية الكاملة لله رب العالمين، تغيير يؤدي إلى طمس كافة معالم وأشكال الوثنية والشرك بالله سواء أكان شرك الحاكمية أو شرك الاعتقاد.

² محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، ج 6، ص 22

ولكن، انطلقت السياسات الجاهلية في الدول الإسلامية تبنى وتعمر على غير أساس فتبنت بعض الدول النظام الرأسمالي وأخرى النظام الاشتراكي كمنهج يمكن هذه الدول من تنمية طاقاتها البشرية و الطبيعية ومن ثمّ التخلص من أغلال التخلف والتبعية للدول المستكبرة في الأرض و على رأسها أمريكا وأوروبا والاتحاد السوفيتي واتخذت من أجل تحقيق أهدافها التنموية عدة سياسات اقتصادية تنبع منطلقاتها وأهدافها من أفكار النظام الاقتصادي الذي اختارته هذه الدولة أو تلك:

- التنمية الاقتصادية من خلال تصدير الموارد المعدنية إلى الأسواق الخارجية كتصدير النفط و الفوسفات. وهذه السياسة قد اتبعتها معظم الدول الإسلامية التي تمتلك احتياطات و ثروات معدنية.
- التنمية الاقتصادية من خلال دعم الصناعة و تصدير المنتجات الصناعية و ذلك للاستغناء عن استيراد المنتجات من الخارج وهذا ما يسمى بسياسات إحلال الواردات.
- التنمية الاقتصادية من خلال تنمية القطاع الزراعي و النهوض به.
- التنمية الاقتصادية كذلك من خلال ما يسمى تطوير صناعة السياحة

ومن أجل تحقيق هذه الاستراتيجيات، ينبغي أن نذكر العقل المسلم أن الدول الإسلامية قد استباححت جميع ما حرّم الله باعتبار أن هذه المحرمات الشرعية عوائق ضد التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتقدم تونس وتركيا العلمانيتين النموذج الأسوأ للتنمية إذ تنتشر في هاتين الدولتين جميع أنواع الفساد التي حذر القرآن الكريم و السنة المشرفة منها و التي يُعتقد أنها متطلبات التقدم والنهضة. والسؤال: هل انتشار دور البغاء وبيع الخمر وصالات القمار التي ترعاها وتحمى تشريعاتها هذه الدول من ضرورات التقدم و هل تركيا أو تونس تصنفان ضمن قائمة الدول المتقدمة؟

إن أي متابعة علمية دقيقة لمسيرة الاقتصاد في الدولتين المذكورتين سيجد أنهما في انحطاط لا نظير له وأن التنمية من خلال اتباع المشروع الحدائى الغربى في شؤون الاقتصاد و الاجتماع قد أفضى إلى تمزيق روابط المجتمع وتدمير استقراره الاقتصادي والاجتماعي. واليوم، سارت وتسير معظم مجتمعات العالم الإسلامى على ذات طريق تركيا العلمانية وتبنى سياسات داخلية وخارجية هي ذاتها التي فعلتها تركيا عند بدايات قيام نظامها العلماني اليهودي. ففي المجال الداخلي قام اليهودي كمال أتاتورك بتبنى سياسات تغريبية مثل إلغاء

الحجاب واتخاذ يوم الأحد عطلة رسمية تقليدا للأمم الأوروبية النصرانية وفرض ذلك على الشعب التركي المسلم واتخاذ الأبجدية اللاتينية وسيلة للتعليم بدلا عن العربية.

أما على المستوى الخارجي فيصف الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: (إن افتتان مصطفى كمال بالحضارة المادية الأوروبية بكل ما فيها من إيجابيات و سلبيات حتى بما فيها من فحش و فساد جعله يرتمي في أحضانها، ويحسب نفسه أنه يسير على منوالها، ويكون خادما لسيدنتها ويظن أنه يخدم القيم التي تقوم عليها، وينصب نفسه قيماً على مخططاتها لانبهاره فيها، وما هو بالواقع إلا عبداً لأهوائه وشهواته. إن رؤيته لأمته ضعيفة تنتهجم عليها الدول الأوروبية ، وتفرض آراءها عليها ، وتجبرها على فعل الذي جعله يزدري أمته و يكرهها ، فعوضاً من يعمل على النهوض بها فإنه عمل علي إذلالها بتبعيته لأعدائها)³ والسؤال الذي يطرح نفسه هل استطاعت أو هل ستستطيع أي من هذه الدول أن تحقق

لنفسها تقدماً أو استقلالاً يغنيها عن الحاجة إلى الدول الجاهلية كأمريكا أو أوروبا؟ هل استطاعت هذه الدول الإسلامية أن توجد لنفسها مكانة عالمية تقيها المذل الذي تفرضه الدول الغربية على العالم الإسلامي؟ هل يشعر المسلم اليوم، على الرغم من أنه هدف التنمية ووسيلتها كما تقول أبواق الإعلام صباح مساء، أقول هل يشعر المسلم أنه عزيز في داخل وطنه أو في خارجه وهي المعايير الرئيسية لقياس قوة و نجاح أي نهضة في أي أمة من الأمم؟ الجواب: كلا. إن كلمة الشيخ محمود شاكر في وصفه لتبعية اليهودي أتاتورك للدول الغربية بأنها إذلال للشعب التركي المسلم يعد حقيقة كبرى من حقائق التاريخ وقانون اجتماعي. و كذا واقع العالم الإسلامي بأسره. الواقع مرعبٌ ومرعبٌ جداً. إن العالم الإسلامي اليوم يعاني أشد المعاناة. إنه يعاني الحصاد المر للجاهلية الاقتصادية الغربية التي اختارها من يسوسون أمر الأمة الإسلامية وتبرز أهم المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي تواجه الأمة الإسلامية و تقعدها عن مواجهة أعدائها في ما يلي:

الدين الخارجي للدول الإسلامية.

أخطر المشكلات وأعقدها التي واجهت و لا تزال تواجه العالم الإسلامي اليوم. وهذه المشكلة تعتبر من المشكلات الجديدة في التاريخ الحديث للعالم الإسلامي إذ أنها أدت إلي ربط العالم الإسلامي بالدول الغربية ومن ثم وضع اليد على القرارات السياسية والاقتصادية

³ محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، ج 17، ص 51

الاستراتيجية لحكومات الدول الإسلامية وهذا ما لم يحدث في تاريخ المسلمين. حتى عندما كان المسلمون يمرون ببعض مراحل و فترات الضعف أو الانهزام أمام الأعداء، كان الجهاد في سبيل الله يكف بأس وشر الذين كفروا ويتوقفوا عند حدود دارهم وينتهي تأثيرهم وهذا ما حاولت أن أبرزه وأثبتته عند بداية الحديث عن الأزمه الاقتصادية. إن وقف تأثير الصليبية علي العالم الإسلامي إنما هو انعكاس لعقيدة الولاء و البراء عند المسلمين الأوائل وأثرها المبين في قيادة و توجيه السياسات الداخلية والدولية للدول الإسلامية و النص الذي أوردناه للشيخ أحمد شاكر عن الدول الإسلامية يوضح ذلك بجلاء. أما بعد بروز الدول المستقلة بعد تفكك وانفراط عقد الخلافة العثمانية والدعم السياسي والحماية العسكرية الغربية لهذه الدول الوليدة ووصول قيادات سياسية إلى مراكز السيطرة و التوجيه تكوّنت لديها (نتيجة انعدام الإيمان بالله واليوم الآخر و الانبهار بالمنجزات المادية للحضارة) لُحمة سياسية و نفسية و فكرية مع الغرب (الصليبي) والشرق (الملحد) كنموذج أتاتورك في تركيا و بورقيبة في تونس و صدام حسين في العراق، وعندئذ تغيرت علاقات العالم الإسلامي مع الدول المستكبرة إلي علاقة خضوع و تبعية، وتغير كذلك في أولويات واهتمامات السياسات الداخلية والخارجية فلم تعد نشر عقيدة التوحيد وتدمير عقائد الشرك بالله (سبحانه و تعالي) هي الهدف الأكبر لهذه الدول، وإنما، كما أسلفت مزيد من الخضوع والإتباع، سياسيا واقتصاديا وعسكريا وهو مما يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لأزمة الديون الربوية التي تتألم من مرارتها مجتمعات العالم الإسلامي. يقول أحد الباحثين العرب عن آثار سياسات الدول المتقدمة صناعيا على مجتمعات العالم النامي ومنها العالم الإسلامي:

(لقد أدى تبني الدول الصناعية لبعض السياسات الانكماشية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات إلى تدهور النمو الاقتصادي في هذه البلدان مما أوقعها في حالة ركود اقتصادي مما أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية و تدهور معدلات تبادلها، ولقد هذا إلي انخفاض صادرات الدول العربية من المواد الأولية بالإضافة إلي تخمة السوق البترولية العالمية، والذي أدى بدوره إلى انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، ومن تم في عائدات الدول العربية النفطية، وفي الوقت نفسه استمرت أسعار السلع المصنعة في الارتفاع، وخاصة السلع الاستهلاكية و الترفيهية مما أدى إلى لجوء هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لسد مثل هذا العجز في الموارد. لقد واجهت الدول العربية غير النفطية تدهورا

مستمرًا في شروط تجارتها الدولية تراوح بين 23% في الأردن و حوالي 5% في المغرب خلال الفترة (1975-1985).⁴ ويضيف قائلاً:

(وفي الوقت نفسه كان هناك انخفاض واضح في أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية بما فيها الدول العربية نتيجة لسياسات الدول الدائنة الاقتصادية، مثلاً بلغت أعباء خدمة الديون الخارجية للمكسيك حوالي 10 بلايين دولار عام 1986 والتي شكلت حوالي 400 مليون برميل نפט، ولكن نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى 13 دولار للبرميل فقد ارتفع حجم الأعباء ليصل إلى 770 مليون برميل نפט (الضعف تقريباً) ، ولو أخذنا الجزائر مثلاً لوجدنا أن خدمة ديونها الخارجية قد بلغت حوالي 5.15 بليون دولار عام 1986 والتي كان من الممكن أن تشكل حوالي 206 بلايين برميل نפט فيما لو بقي سعر البرميل حوالي 25 دولار، ولكن نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى حوالي 15 دولار فقط للبرميل فقد ارتفع حجم الأعباء ليصل حوالي 344.6 مليون برميل ولو فرضنا أن سعر النفط الخام بلغ 18 دولار للبرميل لارتفع حجم الأعباء إلى 286 مليون برميل مقارنة ب 296 ملايين برميل)⁵

ويستفاد من هذه النصوص عدة نقاط رئيسية تعيننا على فهم أزمة مديونية العالم الإسلامي:

1) أن الدول الغربية تتسبب من - خلال سياستها الاقتصادية - في إلحاق خسائر مالية هائلة للدول الإسلامية و النامية على حدٍ سواء.

2) أن ارتباط الدول الإسلامية اقتصادياً بالعالم الغربي ذي الاقتصاديات الربوية علاقات تابع (الدول الإسلامية) بمتبوع (الدول الغربية) هو الذي مكّن الغرب من فرض السياسات التي تقوي اقتصاده و تعينه على الظلم والبطش بالأمم المستضعفة ، من جهة، ومن جهة أخرى إضعاف وإنهاك الدول التابعة وإدخالها في محن اقتصادية واجتماعية و سياسية فكّكت وحدتها وروابطها الاجتماعية ونشرت الفواحش و الرذيلة فيها.

3) أن أزمة المديونية، ستستمر لعقود طويلة وانه لا علاج لها البتة من خلال السياسات الاقتصادية الحالية التي تتبعها الدول الإسلامية. إن كل ما يقال عن علاج المديونية الخارجية للعالم الإسلامي ما هي إلا أوهام تخترعها مخيلة راسمي السياسات الاقتصادية و الاجتماعية الذين يعيشون في انفصال تام عن معاناة

⁴ جميل طاهر، الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية لمواجهة أزمة الديون الخارجية للدول العربية المدينة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول 1993، ص ص 89-91

⁵ جميل طاهر، الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية لمواجهة أزمة الديون الخارجية للدول العربية المدينة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول 1993، ص 104

و يؤس الشعوب التي ينهش من استقرارها النفسي ويدمر آمالها ويعصف بمستقبلها مديونية الدولة في العالم الإسلامي و المحاولات اليائسة لعلاجها دون أي جدوى علي حساب لشعوب الإسلامية المستضعفة.

4) أن الدول الإسلامية التي يشكل معظمها ما يسمى بالعالم النامي، ستستمر مضطرة في كثير من الأحيان، إلي زيادة إنتاجها من ثرواتها المعدنية و بيعها في الأسواق العالمية ولو بأرخص الأسعار و ذلك لمواجهة الأزمات المالية التي تواجهها وللإنفاق علي الحاجات الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة.

إنها المأساة بكل أبعادها. إنها المأساة بكل معانيها. إنها المحنة والابتلاء العظيم. إنها مأساة أمة بيّن لها ربها سبيل التمكين و الاستخلاف في الأرض ولكنها اتبعت سبيل أعداء الله فكان الانحطاط. إنها الآن تجني الثمرة المرة لانحرافها عن منهج و أوامر ربها(سبحانه وتعالى) و نبينا (عليه الصلاة والسلام). ولتوضيح الصورة لابد أن نعطي صورة كاملة عن أرقام المديونية للدول الإسلامية⁶:

إجمالي الدين الخارجي للدول العربية ونسبته إلى كل من إجمالي الصادرات والدخل القومي (1970-2001)

مليون دولار أمريكي

الدولة	1970	1980	1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الأردن	119	1867	8333	7659	7384	7346	7618	8106	7366	7480
د/د	...	74.7	270.8	158.3	138.8	134.2	139.1	147.4	125.6	120
د/د	18.1	46.6	219	117.2	109.8	103.2	97.4	101.6	87.4	84.6
تونس	599	3526	7690	10820	11379	11230	10850	11880	10610	10884
د/د	...	96	131.4	123.3	127.1	125.7	116.8	123.2	111.7	103.3
د/د	43.4	41.7	64.7	63.2	61.3	62.4	57.2	59.2	57.1	57.1
الجزائر	940	19365	28149	33042	33645	30892	30678	27997	25273	22503
د/د	...	130	202.7	274.3	228.7	194.2	254.6	199.1	111.1	100.3
د/د	19.8	47.1	47	83.5	76	67.7	67.6	61.8	49.9	43.8
السودان	385	5177	14762	17603	16972	16326	16843	16132	15741	15348
د/د	...	403	2575	1711	1891	1542	1284	1044	635.5	623.5
د/د	18.5	69.3	119.2	280.3	232	171	163	179.6	168.1	137.5
سوريا	276	3548	17259	21415	21484	20937	22460	22369	21657	21305
د/د	...	106	316.1	345.3	330.3	345.5	433.8	384.8	301.2	272.2
د/د	12.4	26.2	144.4	184.8	156	147	153.7	146.2	126.8	113.5
الصومال	77	660	2370	2678	2643	2561	2635	2606	2562	2531
د/د	...	252	3363
د/د	23.9	110	283.9
عمان	...	599	2736	5776	6120	6227	6266	6839	6564	6025
د/د	...	15.4	45.7	89.7	77.8	74.9	100.6	87.4	54.5	51.4
د/د	...	11.2	29	48.3	45.4	44.6	51.6	50.3	37.2	...

⁶ Source: World Bank, Global Development Finance, Striving for Stability in Development Finance-Summary and Country Tables, (World Bank, Washington, 2003), several pages

12450	9856	8205	6793	5029	3996	2966	1779	510	64	لبنان
434.8	210.3	179.7	141.1	58.8	د/ص
70.5	56.6	47.1	40	32.9	29.8	25.5	51.4	د/دخل ق
29234	29027	30877	32268	29928	31366	33337	33016	19131	1802	مصر
134.4	134.6	160.5	167.2	150.8	173.8	187.4	241.5	208	182	د/ص
29.4	28.9	34.4	38.7	38.9	46	55.3	78.6	89.2	23.6	د/دخل ق
16962	17945	19191	20526	20195	21889	22665	24458	9258	985	المغرب
114.9	139.2	150.5	168.6	174.5	182.7	201.2	293.7	214	...	د/ص
51	55.3	56.2	59.3	62.6	62	71.6	98.5	50.3	25	د/دخل ق
2164	2500	2528	2357	2456	2412	2349	2096	839	26	موريتانيا
552.5	577.5	649.5	593.4	530.9	466.7	459.8	429.4	305	...	د/ص
220	250.8	268	244.9	235.1	227.5	231.4	194.8	125	13.4	د/دخل ق
4954	5615	5403	4908	3874	6362	6217	6352	1684	...	اليمن
85	95.3	135.8	164.6	104.1	175.3	189.7	209.9	د/ص
57.6	64.2	76.7	79.6	61.7	124.5	170.2	132.6	د/دخل ق
151840	154716	162133	164202	157001	165652	166527	149000	66164	5273	إجمالي الدين

د/ص = نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات
د/دخل ق = نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الدخل القومي.

هذه الأرقام المرعبة قد أوثقت الرباط على عنق الدول الإسلامية فجعلتها خاضعة للدول الكبرى، مسايرة لها في مشيئتها، منفذة لها وأمرها في ما تحب و تكره. والسؤال المهم: هل استطاعت هذه الديون (التي زعم أنها من أجل التنمية والنهضة) أن تخرج العالم الإسلامي من دوامة التخلف الذي يعاني منه والذي من أجله اتجه إلي المؤسسات الربوية العالمية؟ أين التقدم المنشود الذي طالما تشدقت به أبواق الأعلام في الدول الإسلامية؟ يا حسرة على العالم الإسلامي.

الحقائق تثبت أن هذه المديونية هي أحد الأسباب الكبرى للتخلف وأنها تدفع دول العالم الإسلامي إلى مزيدٍ من البؤس والشقاء إذ أن العالم الإسلامي يقوم بدفع الديون وفوائد الديون و التي تقدر ببلايين الدولارات وهي بذلك تُهلك اقتصادياتها و تحرم شعوبها من الأموال الضرورية لتنميتها و لجعلها تعيش كريمة و حرة، بل وتضطر(أي الدول الإسلامية) إلى اللجوء بشكل مستمر لا ينقطع إلى البنوك العالمية للاستدانة و تعويض ما خسرت نتيجة سداد مديونيتها الهائلة.

ولذلك إذا كانت الدول الإسلامية قد استطاعت أن تنشئ بعض المشاريع الاقتصادية أو تطور البنية التحتية من مشاريع طرق أو مستشفيات أم غيرها، فإن هذه المشاريع لم تستطع أن توجد للعالم الإسلامي فكاكاً من قبضة الدول الغربية المانحة، بل على العكس قد زادت من تبعية هذه الدول وانقيادها وراء الدول الدائنة.

وبواري هذا الخطر أن تقاد القرارات الاقتصادية الإستراتيجية بواسطة مؤسسة أصبحت المسئول الأول عن الخراب الاقتصادي والفساد الأخلاقي ألا وهو صندوق النقد الدولي فما هذه المؤسسة وما دورها في الاقتصاد العالمي؟

صندوق النقد الدولي مؤسسة ربوية تمارس مهامها في من خلال تقديم القروض إلى الدول النامية وبعض الدول الأكثر فقر وتعتبر الدول الصناعية الكبرى: الولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا، اليابان وفرنسا أكثر المساهمين في رأس مال صندوق النقد الدولي. وعندما تواجه أي دولة نامية أزمة اقتصادية فتصبح غير قادرة علي سداد مديونيتها أو غير قادرة علي تحقيق معدلات نمو معقولة، عندئذ يتدخل صندوق النقد الدولي بمطالبه الظالمة ويفرض على هذه الدول النامية أن تتبع العديد من السياسات الاقتصادية التي يزعم أنها ستحسن الأداء الاقتصادي لهذه الدولة أو تلك (وقد كان خيراً لدول العالم الإسلامي أن تبقى في فقرها عن أن تلجأ إلى عصاية من المرابين اليهود تدعمهم الدول المستكبرة في الأرض وعلى رأسهم الطاغوت الأمريكي)

يقول أحد المفكرين الغربيين المنصفين عن آثار سياسات صندوق النقد الدولي على الأوضاع الداخلية الاجتماعية و الفردية في الدول التي طبقت توصياته لإصلاح أوضاعها الاقتصادية:

(في الفترة من 77 إلى 1985 سمحت "بيرو" للتنمية فيها أن توجه بواسطة الصندوق الذي تبني برنامجين كبيرين للتنظيم البيوي، في هذه الفترة انخفض دخل الفرد بنسبة 20% ارتفع التضخم من 30% إلى 160%، زادت البطالة زيادة درامية، زادت البطالة زيادة درامية، تساقطت المراتب في القطاع الرسمي للاقتصاد كالأحجار- بنهاية عام 1985 كان ما يأخذه العامل يعادل فقط 64% عما كان عليه في 1979 - 44% فقط في 1973. في الوقت نفسه نزلت النفقات الحكومية على القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم من 26 إلى 18% من الميزانية.)⁷

وفي دول نامية أخرى كانت الأوضاع كالتالي:
(أما في سيريلانكا حيث الدعم علي الأغذية بصورة جادة كان التنظيم البيوي يعني أن الأكثر فقرا هم حوالي 30% من السكان أصبحوا يعانون تدهورا متصلا في ما يستهلكون من سعرات حرارية في خلال الثمانينات بينما طرأ تحسن علي وضع ال 50% من القمة. كما انخفضت نفقات التعليم و الصحة بصورة كبيرة

⁷ غراهام هانكوك، سادة الفقر، ترجمة: ناصر السيد و مستمار السعيد، دار الحدائة للطباعة والنشر، بيروت، 1994، ص 67

في شيلي أدت سياسات التنظيم البيوي إلى زيادة في العطالة والتي التضخم الذي يبدو أنه قد أصاب البضائع المشتراة من قبل الفقراء أكثر من تلك المشتراة من الأغنياء. ازداد سوء التغذية عند الأطفال في سن المدارس في سانتياغو وبالتالي ازدادت أمراض الفقر كالسل و التيفويد و تضخم الكبد و الطحال.....

في جمايكا أدى توقيع الاتفاقية مع الصندوق في عام 1984 إلي سحب الدعم الحكومي الذي كان يحتفظ بأسعار الغذاء لتكون في متناول الفقراء و المعوزين كما أدى إلى نقص كبير في نفقات الصحة والتعليم. ازدادت نسبة الأطفال المصابين بسوء التغذية كما هبطت الدخل الحقيقية للعائلة بسرعة حادة.

في البرازيل قادت سياسة التنظيم التي رعاها الصندوق و البنك إلى خفض كبير في نفقات الحكومة الاجتماعية خلال الثمانينات خاصة في مجال العناية الصحية الأساسية وفي التعليم ونتيجة لذلك فقد زادت بصورة حادة نسبة الوفيات للأطفال وفي نسبة الرسوب والتسرب الطلابي. زادت أيضا نسبة التخلص من الأطفال وإهمال الواجبات.⁸ الهدف الظاهر لسياسات الصندوق هو تحفيز النمو الاقتصادي وسد عجز الموارد وهذا- كما يزعم صندوق النقد الدولي- لا يتأتى إلا من خلال تخفيض الإنفاق على القطاعات الحيوية ورفع الدعم عن المواد الأساسية.

أما الهدف الباطن لهذه السياسات الظالمة المفضية إلى الكفر بالله سبحانه وتعالى فيتمثل في تدمير الاستقرار الاجتماعي ونشر الأحقاد والكراهية والرذيلة بين أفراد وطبقات المجتمع بخلق طبقات غنية شرهة تزداد غنى وقوة وتوجيهها للسياسات الاجتماعية والاقتصادية بما يعزز نفوذها وغناها غير عابئة بأثار هذه السياسات وأخرى طبقات معدومة قد انتهت من حياتها آمال العيش الكريم وبين هذين الطبقتين تتخلق فئات مجتمعية لا يهتمها إلا جمع المال من أي الوسائل كانت دون اعتبار للوسيلة أكانت حراما أم حلالاً ودون اعتبار لحقوق الأفراد أو حقوق المجتمع.

ولذلك تزداد، في المجتمعات التي طبقت فيها سياسات الصندوق الجائرة الملعونة، حدة الصراعات الاجتماعية كما تتجلى في ازدياد عدد جرائم القتل والسرقات وبيع الأعراض والتفكك الأسري والتي تعد مؤشرات خطيرة علي عدم الاستقرار المجتمعي، ناهيك عن تأثيرها على الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وهذا ما يؤكد الواقع. ففي السودان تم فصل وإحالة الآلاف من الموظفين إلى التقاعد وفي مصر، البلد الحيوي والمهم في العالم الإسلامي، أدت سياسات الصندوق إلى رفع تكاليف المعيشة وانحسار

فرص العمل عن الشباب الجامعي والحاصلين على الشهادات المتوسطة وتفشى البطالة خاصة بين العمال غير المهرة وتدهور نوعية الخدمات التعليمية والصحية⁹.

والدول والمؤسسات المنصفة في الغرب تؤكد آثار سياسات الخراب التي يتبعها الصندوق. "فالمحكمة الدولية للشعوب" توصلت في حكمها ضد "مجموعة السبع" أي الدول الصناعية الكبرى، الصادر في طوكيو عام 1993 إلى أن برامج الصندوق قد أفضت إلى:

1. انخفاض عوائد العمل.
2. تفاقم التبعية الغذائية لبلدان عديدة.
3. تدهور النظم الصحية والتعليمية.
4. تفكك نظم إنتاجية في العديد من الأقطار.

يقول صاحب كتاب "عولمة الفقر" عن سياسات صندوق النقد الدولي:

(تطبق الوصفة نفسها، التقشف في الميزانية وتخفيض سعر العملة و تحرير التجارة و الخصخصة في ذات الوقت في أكثر من 100 من البلدان المدينة. وتفقد الدول المدينة السيادة الاقتصادية و السيطرة على السياسية والنقدية، ويعاد تنظيم البنك المركزي و وزارة المالية (وغالبا بتواطؤ البيروقراطيات المحلية) وتفكك مؤسسات الدولة وتفرض "وصاية اقتصادية"، وتقيم المؤسسات المالية الدولية "حكومية موازية" تتجاهل المجتمع المدني؛ وتوضع البلدان التي لا تتوافق مع "أهداف الأداء" لدى صندوق النقد الدولي في القائمة السوداء.

ثم يضيف:

(ورغم أن التكييف الهيكلي يعتمد باسم "الديموقراطية" و"سلامة الحكم" المزعوم فإنه يتطلب تعزيز جهاز الأمن الداخلي؛ ويدعم القمع السياسي بتواطؤ النخب في العالم الثالث- عملية "قمع اقتصادي موازية")¹⁰

هذه الشهادات عن آثار صندوق النقد الدولي و برامج له كفيلا أن تثبت ليس فقط انحطاط الأفكار الاقتصادية التي يوصى بتطبيقها الصندوق، ولكن فشل النظام الرأسمالي بكلياته ومنطقاته وانه مشروع كان ولا يزال يقود الإنسانية إلى مزيد من الشقاء و التعاسة. وهو يعكس كذلك فشل النظام الرأسمالي لأن برامج الصندوق إنما تعكس أساسيات التوجهات الرأسمالية المعاصرة التي تؤيد انسحاب الدولة من مشاريع

⁹ هدى السيد، آثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر، بحوث اقتصادية عربية، 1997

¹⁰ ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، سطور، القاهرة، 2000، ص 29-30

البنية التحتية و تركها للقطاع الخاص وكذلك تخفيض النفقات وغيرها من السياسات التي أدت إلى مزيد من الاضطرابات والقلقل الاجتماعية في الغرب ذاته.

وهذا التسلط الاستبدادي الذي يمارسه الصندوق على دول العالم الإسلامي والنامي على حد سواء، ليس بالشيء الجديد و لا الطارئ على التاريخ. بل إن التاريخ يعيد نفسه إذا تكررت الظروف الاجتماعية السياسية التي تهيئ لعودة أو ظهور الحدث الذي وقع منذ أزمان بعيدة.

فمصر، البلد الحيوي والمهم في العالم الإسلامي، وكذلك الدولة العثمانية، قد دخلا في دوامة الاستدانة وأثارها السياسية والاجتماعية. فمصر ابتدئت في الحصول على الديون من الدول الأوروبية اعتبارا من العام 1854. وفي عام 1876 توقفت مصر عن سداد ديونها وكانت تبلغ 68,5 مليون جنيه مما أدى إلى إعادة جدولتها، ولذلك فقد تم إنشاء لجنة الدين العام التي تم إدارتها بواسطة السلطات الأوروبية وأصبحت، بعد ذلك، جهازا لمراقبة اقتصاد مصر و ماليتها وكانت أحد الأسباب الكبرى التي مهدت لغزو مصر واحتلالها (في عام 1882) من قبل الدولة الإنجليزية الجاهلية.

وإذا كانت ديون مصر قد أوهنت قدراتها الاجتماعية والاقتصادية مما جعلها في تراجع مستمر أمام الوحش الأوروبي الغازي، فإن ديون الخلافة العثمانية قد أوجعت الخلافة العثمانية وجعلت الأمراض الاقتصادية و السياسية تسري في جسدها حتى ركعت أمام الكثير من المطالب الأوروبية التي كانت تسعى إلى إزالة الدولة العثمانية من على المسرح السياسي العالمي حقا ليس على الخلافة العثمانية في ذاتها، ولكن حقا على الإسلام الذي كانت ترفع لوائه وقد نجحت أوروبا الجاهلية في ذلك بسبب تخلف الدولة العثمانية عن التطبيق الصادق والشامل والتمسك الواعي بالإسلام.

لقد توقفت الدولة العثمانية عن سداد ديونها عام 1875 وكان الدين الخارجي أثناءها قد ارتفع من 5,5 مليون ليرة تركية عام 1858 إلى 218 مليون عام التوقف عن سداد الديون وإذا كانت ديون مصر قد مهدت لاحتلالها، فإن ديون الخلافة العثمانية كانت أحد الأسباب الكبرى لانهارها على يد اليهودي كمال أتاتورك وبمعاونة ودعم الدول الغربية وبالذات إنجلترا.

ما الدوافع وراء الاستدانة من الدول الأوروبية في كلا الحالتين: أي مصر و الدولة العثمانية؟ في حالة مصر، كانت الرغبة في تقليد أوروبا ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا السبب الرئيسي وراء هذه الظاهرة الخطيرة، أو ما يسمى بتحديث المجتمعات الإسلامية وبناء أسسها من جديد على النمط الأوروبي دون أي إدراك للنتائج التي يكمن أن تترتب

على هذا التقليد العشوائي والأعمى الذي لازالت الأمة الإسلامية تدفع ثمنه إلى يومنا هذا من سيادتها وكرامتها ومكانتها بين الأمم.

لقد كان الخديوي إسماعيل (1863-1879) يردد: بلدي لدى لم يعد في إفريقيا فنحن اليوم نشكل جزء من أوروبا. ويقول عنه الرافعي:

(أنه كان لا يحسب حسابا للتدخل الأوروبي، وما ينطوى عليه من المطامع التي تهدم كيان الاستقلال وهذا الخطأ الجسيم في سياسة إسماعيل الخارجية، ناشئ عن نزعته و تربيته الأوروبية فإن نزعته هذه جعلته يثق بأوروبا والدول الأوروبية و الجاليات الأوروبية، ثقة عمياء ويركن إليها، ويعتقد فيها حسن النية، ولا يفطن لمطامعها الاستعمارية، ففتح أبواب البلاد على مصراعيها للتدخل الأجنبي وسمح للأوروبيين أن يتغلغلوا في مرافقها، ويتولوا المناصب و المراكز الرفيعة في حكومة مصر، بلغت به الثقة في سلامة نيّتهم حدا جعله يقترض القروض الجسيمة بلا حساب من المرابين والبيوت المالية الأجنبية)¹¹

أما في الحالة العثمانية فإنه وإن كان التوجه نحو الديون يتعلق بتقوية الدولة من الناحية العسكرية والاقتصادية إلا أن ذلك لن يعفيها من المسؤولية أمام الله سبحانه و تعالى بأنها قد استباححت من المحرمات التي نهى الله عنها ومنها الاستدانة من المصارف الأوروبية العالمية مما أوقعها تحت رحمة و تدخل الدول الأوروبية المستمر و مؤامراتها التي لم تتوقف حتى إسقاطها في عام 1924م.

وهذا هو اليوم حال الدول الإسلامية التي تتدخل في شؤونها الدول المستكبرة وتفرض عليها السياسات التي تزيدها ضعفا و فقرا، بل وتزرع ، من خلال تدخلها في رسم و بناء السياسات التعليمية والاقتصادية، القيم الغربية الجاهلية المفسدة لحياة الإنسان و قوة وتماسك المجتمع المسلم.

وهناك دروس مهمة من تجارب النهضة التاريخية من (كما جسدتها التجربة المصرية) وتقوية الدولة (تجربة الدولة العثمانية) والتجارب النهضة المعاصرة كما جسدتها الدول الإسلامية في القرن العشرين: أن تجارب النهضة قد ارتبطت وتأثرت بالدول الغربية الصليبية. وفي كلا الحالتين تورطت مصر والخلافة العثمانية بالديون الربوية والتي أثقلت كاهلها ومن ثم، أوقعتهما في تدخل مستمر من قبل الدول الدائنة.

إن اللجوء إلى الدول الغربية للاستفادة منها ومن ثرواتها، كان يحدث من قبل فئات متفرجة في قيمها و سلوكها ومهترئة في عقيدتها، أرادت تغيير مجتمعاتها على أسس غربية علمانية كما في الحالة

¹¹ الرافعي، عصر إسماعيل، نقلا عن : مصر بين الخلافة العثمانية والاحتلال الإنجليزي، جمال عبد الهادي وآخرون، دار التوزيع، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 26

المصرية أو قيادات قد تراخت عقيدة الإسلام في نفوسها كما في الحالة العثمانية.

وعندما نقارن بين تجربة مصر و دولة الخلافة العثمانية، وتجربة الدول الإسلامية المعاصرة يمكننا أن نلاحظ الآتي:

• أن الدول الإسلامية المعاصرة التي تكون نظامها السياسي بعد تفكك الخلافة العثمانية أو بعد زوال الاستعمار الصليبي الجاهلي، أرادت " تحديث " مجتمعاتها على أسس غربية و لذلك نجد أن جميعها قد التصق بالغرب الصليبي (أمريكا و أوروبا) أو الشرق الملحد (الاتحاد السوفيتي) ليتحصل منه على الدعم السياسي والاقتصادي.

• أن الديون الغربية كانت و لا زالت أحد المحركات الأساسية لدولاب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للدول الإسلامية المعاصرة.

• ولأن الدول الإسلامية قد عجزت عن الارتقاء بأدائها الاقتصادي، ومن ثمّ تفاقمت المديونية تفاقماً مرعباً، أخذ صندوق النقد الدولي يتدخل في السياسات الداخلية للدول الإسلامية ويفرض، مدعوماً بقوة الغرب الاقتصادية والعسكرية، الصفات الاقتصادية المدمرة لحياة و مستقبل الشعوب الإسلامية.

• وفي كلا الحالتين التاريخية والمعاصرة، كان تغييب الإسلام عن الحكم، السبب المباشر وراء الانجراف وراء الغرب الصليبي الحاقد واتباع أنظمتة الاقتصادية والاجتماعية المفسدة و المنتكسة بفطرة الإنسان و أخلاقه.

وأخيراً من يتحمل النتائج المأساوية لتجارب النهضة المؤسسة على الديون الربوية؟ في الحالة التاريخية رأينا تجربة مصر النهضةوية الهشة التي لم تؤسس على تقوى من الله كيف إنهارت ولم يستفد منها أحد. بل على العكس من ذلك، خدمت الدول الأوروبية وأفادتهم أيما إفادة من خلال الحصول ليس على الدين المقرض (بضم الميم وفتح الراء) وإنما على فوائد الربا المرجّعة على المدين وكذلك من خلال إعطاء المستثمرين النصارى الفرصة للاستثمار في مصر. ولذلك بنوا، كما يذكر الرافعي رحمه الله، المتاجر والبنوك والبيوت المالية، والشركات والمشارب والملاهي ومحال الدعارة. أما الشعب المصري فقد ظل فقيراً معدماً لم ينل خيراً ولا عزة من نهضة إسماعيل المزعومة، ولذلك، ليس من الغريب أن تنهزم مصر أمام الجيش الإنجليزي الكافر وتحتلها في عام 1882 إذ كيف تدافع أمة عن عقيدتها ومبادئها ووجودها وترد كيد الغزاة الحاقدين وهي أمة لا يقام فيها العدل و ينتشر فيها الظلم والفساد ولا يأخذ فيها المظلوم حقه من الظالم؟

أما أخطاء الخلافة العثمانية، فلا زالت الشعوب الإسلامية تعاني هذه الأخطاء وعلى رأسها تفكك العالم الإسلامي إلى دويلات لا زالت الصليبية واليهودية تدوس كرامتهم وتتحكم في ثرواتهم وتعمل على ترسيخ تفككهم وتمزقهم وتعمل فيهم القتل كما يحدث في العراق وفلسطين والشيشان .
وشعوب الدول الإسلامية في العصر الراهن كذلك هي التي تدفع ثمن هذه السياسات الاقتصادية الجاهلية التي يفتك بثرواتها المدين الربوي الغربي.

البطالة

البطالة أحد أبرز المشكلات العصبية التي يواجهها العالم الإسلامي اليوم. إنها أحد الثمار المرّة للتنمية الاقتصادية على الأصول الفكرية الغربية. البطالة ذلك الشبح الذي يهيمن ويدمر طاقات الشباب وقوتهم.

الشباب المسلم الذي يتألم ويبكى على أوضاعه وعلى مستقبله. هل من المعقول أن هذه الأمة التي تزخر بالخيرات الطبيعية و الثروات الهائلة، أقول هل من المعقول أن تمتلئ بالملايين من الباحثين عن عمل و الذين يريدون إيجاد الدخل المادي المناسب الذي يعينهم على الاستقامة على منهج الله سبحانه وتعالى؟ ثم لا يجدون. لماذا؟ لأننا نتبع المناهج و الأنظمة الغربية في التنمية الاقتصادية التي أورثت مجتمعات الغرب أمراضا اجتماعية واقتصادية وهم يريدون (أي الغربيون) نقلها لنا، أو إن شئت الدقة فقل إن الذين يرسمون السياسات الاقتصادية في العالم الإسلامي يريدون نقلها لمجتمعاتهم. في القرن المنصرم، وفي الستينيات منه تحديدا، طبقت الاشتراكية في العالم الإسلامي على أنها " الحل " العظيم لمشكلات العالم الإسلامي الاقتصادية والاجتماعية وأنها الطريق الأمثل للقضاء على المستغلين (بضم الميم وكسر الغاء) و على الفوارق بين طبقات المجتمع ونفي الفقر وإيجاد الحياة الكريمة "للإنسان العربي" ومن ثم وبعد القضاء على هذه الأمراض، التي أوجدتها "سياسات الطبقة البرجوازية" تنهياً للمجتمعات العربية و الإسلامية للوصول إلى المكانة الدولية التي تستحقها.

وفشلت جميع هذه الأمنيات.

ونحن اليوم، نسير في نفس الطريق ونختار من المناهج التنموية ما يزيد مجتمعاتنا وشبابنا أزمات نفسية واجتماعية وأخلاقية تبعده كثيرا عن دينه وعن عقيدته وتلقى به في أتون الرذيلة والفساد. ولكن تحت راية العولمة الأمريكية وتصحيحا للمسار الاقتصادي الأسبق.

والتوصيات التي تطلبها العولمة من دول العالم النامي والإسلامي ويرعاها ويراقب تطبيقها صندوق النقد الدولي، هي التي تزيد أزمات

الأمة عموماً والشباب المسلم خصوصاً وعلى رأسها حرمانهم من الحياة الكريمة.
اقسم بالله أن أي منهج نختاره بعيداً عن الإسلام وأوامره ونواهيه لن يؤدي بنا إلا إلى مزيد الدمار والاضلال.
يقول أحد التقارير الاقتصادية عن أسباب أزمة البطالة في العالم العربي:

(وتعزى ظاهرة البطالة إلى عوامل عديدة من أهمها ارتفاع معدلات نمو السكان في جميع الدول العربية وعدم تمكن الاقتصادات العربية من خلق فرص عمل كافية تتلاءم مع العرض المتمثل في الأعداد المتزايدة من المداخلين إلى سوق العمل بسبب محدودية القاعدة الإنتاجية وضعف الاستثمارات ومعدلات النمو. ويضاف إلى ذلك الاتجاه نحو تقليص التوظيف في القطاع العام، نتيجة تطبيق برامج الإصلاح والخصخصة وعدم تمكن القطاع الخاص في المرحلة الانتقالية للخصخصة.)

وتتصف الفئات العاطلة عن العمل في الدول العربية بارتفاع نسبة الشباب فيها، إذ تقدر نسبتهم في بعض الدول بنحو 40 %، وزيادة البطالة بين حملة الشهادات العليا بسبب ضعف التعليم الجامعي، وكذلك زيادة العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية....
وزاد من حدة تأثير حالة البطالة على ظاهرة الفقر ارتفاع الأسعار بسبب التضخم وإلغاء الدعم على السلع والخدمات وتقليص الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان الشعبي، مع ضعف الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وإعانات البطالة).¹²

أليست هذه ثمار توصيات صندوق النقد الدولي؟ أين الوعود بتحسين حياة الملايين الكادحة من خلال تحجيم دور الدولة وإعطاء القطاع الخاص قيادة النشاط الاقتصادي؟ أين الوعود بأن سياسة الخصخصة ستجلب الرخاء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي؟
لقد أوضح التقرير حقيقة الأوضاع الاقتصادية وبالذات أزمة البطالة وهي مرشحة للتفاقم والانتشار. والشباب هم الضحية.
كم تسببت البطالة في انحراف الشباب فكانت السجون مأوى لهم؟
كم من الفتيات لم يجدن الزوج الصالح لأن لشباب لا يجدون الوسيلة التي تعينهم على الزواج وتكوين الأسرة الصالحة؟ ونتيجة لذلك:
كم انتشر الفساد بين أفراد المجتمعات المسلمة، حتى غدا الفساد بكافة مستوياته وأشكاله أحد معضلاتها وأسباب تخلفها؟
كم من الطاقات العقلية الخلاقية والمبدعة هاجرت وتركت أوطانها فكانت قوة علمية فعالة أفادت أعداء الإسلام؟

¹² الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، ص 31

إنه من السذاجة البالغة وقلة علم و انعدام فهم لكتاب الله وسنة وسيرة المصطفى عليه السلام أن نظن أن الاعتماد على الدول الكافرة يمكن أن تقود إلى استقلال و سيادة في الأرض.

وقد يتساءل البعض فيقول: أليست البلاد الإسلامية بحاجة إلى رأس المال الأجنبي للنمو والازدهار؟ أليست مشكلة البلاد الإسلامية هي في نقص الأموال لبناء مؤسسات المجتمع للمساعدة في نموه وتقديمه؟ والجواب هل الأموال الأجنبية قد ساهمت إلا في زرع وتثبيت المحرمات الشرعية مثل الربا- أساس خراب المجتمعات- وبيوت الدعارة وغيرها من المؤسسات الاقتصادية المحرمة.

وهناك بدعة مضلة أخرى ومدمرة لاستقلال الشعوب الإسلامية واستقرارها يروج لها دعاة التخطيط الاقتصادي في بلادنا ألا وهي تشجيع الاستثمارات الأجنبية في بلاد المسلمين ذلك أن مثل هذه السياسة من وجهة نظرهم، ستؤدي إلى فوائد اقتصادية واجتماعية جمّة منها على سبيل المثال لا الحصر نقل التكنولوجيا المتقدمة والمعارف والخبرات و ارتفاع مستوى الدخل الفردي وزيادة استخدام الموارد المحلية وفرص التوظيف للمواطنين.

وهذه من أخطر الدعوات. ولكن لماذا

إن أي متابع لمسار للقرارات الاقتصادية في دول العالم الإسلامي، يجد أن الدولة تسنّ الكثير من القوانين والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية دون التقيد بكتاب الله وسنة نبيه المصطفى عليه الصلاة والسلام، على الرغم من أن الدولة تزعم أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام. ثم إن الدولة تصدر القرارات التي من وجهة نظرها، تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية دون مراعاة لحاجات مواطنيها وهي بذلك، أي الدولة، تدوس بأقدامها على مقومات الحياة الكريمة للإنسان المسلم

خذ على سبيل المثال مشكلة تحديد الأجور العمال في القطاع الخاص. إنّ كثيرا من العمال يعانون من تدنى الأجور وعدم كفايتها لسد الحاجات المعيشية والتي، أي الأجور، تتآكل أمام موجات الغلاء الرهيبة، ثم إن الدولة لا تتدخل، لعجزها الاقتصادي، لمساعدة المواطنين الذين يهز استقرارهم ويضغط على نفوسهم الحاجات الأساسية ثم لا يجدون الدخل الكافي للحصول عليها.

وكذلك تضطر الدولة إلى السكوت عن نوعية المشروعات التي تنشأ ولو كانت مخالفة لنصوص الكتاب والسنة. فهل تستطيع الدولة في العالم الإسلامي أن تمنع المستثمر الأجنبي من إقامة مصانع الخمور، إذ كان ذلك سيوفر الوظائف للمواطنين أو إنفاق الملايين من الدولارات والدولة بحاجة إلى العملة الصعبة؟ الجواب لا.

ليت شعري متى يتعلم القائمون على أمر السياسة الاقتصادية والاجتماعية ويعتبرون من مآسي ومحن المجتمعات الأخرى التي كانت تتفاخر في يوم من الأيام بمعدلات النمو الاقتصادي العالية وبأنها كانت سباقة في تكييف اقتصادها للاستثمارات العالمية.

إن من الأخطاء الكبرى التي يقع فيها العقل المسلم أن يتوهم أن الابتعاد عن صراط الله المستقيم يمكن أن يؤدي إلى الهداية والفلاح أو أن تعبيد الناس لمناهج أرضية وأفكارا بشرية يمكن أن يورث السؤدد والمكانة العالمية اللائقة بالأمة الإسلامية.

لقد أصبحت أفكار النمو الاقتصادي والرخاء الاجتماعي، أفكارا تعبد من دون الله سبحانه وتعالى حتى أوقعت معتنقيها والمروجين لها من أبناء الأمة الإسلامية في الشرك الأكبر بالله رب العالمين وانظر مصير من يدعو إلى نبذها أو تغييرها إلى منهج الله ماذا يمكن أن يكون مصيره. بل لقد بلغ اليقين بها، أن يُرى أثرها التخريبي في المجتمع المسلم، ولا يبالي المسؤولون عن أمر الأمة بهذا الواقع الأليم الذي آلت إليه الأوضاع. لماذا؟ لأن الهدف الأسمى هو "النمو الاقتصادي" و"توفير فرص العمل" ولو على حساب الأمة واستقلالها والأخلاق وسيادتها والمبادئ وبقائها. ولكن كل هذه الشعارات سرابا كلما ازدادوا منه قربا كلما ازدادت منهم بعدا.

لقد أدرك الأستاذ الرافعي رحمه الله بحسه الإسلامي الصادق، وهو يدرس تجربة الخديوي إسماعيل، خطر إعطاء النصارى المجال ليعمروا الأمة الإسلامية على منهجهم وعلى سنتهم فقال رحمه الله: (صحيح أن بعض رءوس الأموال الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد ورفاهيتها، لكن هذا التقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادي، لأن كل تقدم مادته أجنبية هو بالنسبة للأمة كأسر واستقلال، وذل واستعباد، ومهما نالت الأمة من الرفاهية والثمرات والفوائد الوقتية فإنها لا تعدل تبعيتها وخضوعها لرءوس الأموال الأجنبية، هذا إلى أنها تصبح عرضة للأزمات والشدائد إذا ما سحب الأجانب أموالهم لأي سبب ما، فإن هذه الأموال لدخولها في بناء الأمة الاقتصادي تصير جزء من كيانها، وتشعر الأمة بالحاجة إليها، فتكون أداة تهديد مستمر لها، يجعلها أبدا خاضعة لإرادة الأجانب، محتاجة إلى استرضائهم، والنزول على إرادتهم)¹³

هذا النص الرائع الذي سطرته روح الرافعي ونظرته الثاقبة، إنما يشكل حقيقة حضارية قابلة للتحقق كلما كان التطور والتقدم يقوده ويصنعه الأجانب وكلما كان التقدم على حساب مبادئ الأمة وقيمها.

الأحداث أو إن شئنا الدقة، الكوارث الاقتصادية الكبرى التي وقعت في شرق آسيا في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين تعصّد الحقائق التي ذكرها الرافعي عن أي نهضة تصنع بأيدي العلمانيين والصليبيين والمرابين اليهود وكيف يمكن أن يكون مصيرها أو مصير من يمضى على نفس الطريق تحت مسميات بَرّاقة و خدّاعة مثل "النمو الاقتصادي" و "دولة الرفاهية".

ولكن قد يتساءل البعض فيقول: أليست البلاد الإسلامية بحاجة إلى رأس المال الأجنبي للنمو والازدهار؟ أليست مشكلة البلاد الإسلامية هي في نقص الأموال لبناء مؤسسات المجتمع والمساعدة في نموه وتقديمه؟ والجواب هل الأموال الأجنبية قد ساهمت إلا في زرع وتثبيت المحرمات الشرعية مثل الربا- أساس خراب المجتمعات- وبيوت الدعارة وغيرها من المؤسسات الاقتصادية المحرمة.

لقد كانت وسائل الإعلام الغربية، تكيل المدح لتجربة الآسيوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو التي أسموها في وسائل الإعلام "النمو الآسيوية" وذلك ثناءً منهم على النجاحات الاقتصادية المستمرة. ولكن في حقيقة الأمر كان الهدف الأكبر إبراز محاسن النظام الرأسمالي و عالميته وانه النظام الأمثل لنهوض المجتمعات البشرية وارتقائها والدليل على ذلك نجاح التجربة الآسيوية. وبالتالي تشجيع الدول النامية على الالتحاق بمعسكر الفساد العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة وانصرافها (الدول النامية) عن أي نموذج اقتصادي وثقافي آخر في النهضة.

ولكن، أباي الله إلا أن يسلط الذل على من خالف صراطه المستقيم. لقد تحولت "النمو" إلى ققط و"المعجزة" إلى "خرافة" وانهارت الدول الآسيوية التي كانت تبنى نهضتها الاقتصادية على النموذج الرأسمالي، وتحول المديح الذي كان يُقال للدول الآسيوية إلى هجوم وقدح في أساليبها التنموية. وللتدليل على ذلك نورد شهادة أحد صناع السياسة الاقتصادية لدولة إسلامية عريقة: ماليزيا

يقول الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا عن الأزمة الطاحنة التي ألمت بالدول الآسيوية:

(لقد تحطمت الأسطورة الآسيوية وفجأة أصبح الخبراء الاقتصاديون المتملقون يتحدثون عن أن الأمر برمته لم يكن سوى فقاعة صابون انتفخت بفضل استئراء الفساد و المحسوية والقروض الهالكة. ولم يتعرض الآسيويون فقط للفقر وإنما ألقى اللوم عليهم باعتبارهم هم المتسببون في إفقار أنفسهم)¹⁴

ثم يقول عن الغربيين الذين كانوا يمدحون برامج التنمية في هذه البلدان:

¹⁴ مهاتير محمد، خطة جديدة لآسيا، ترجمة فاروق لقمان، Pelanduk Publications، ماليزيا، ص 63

واليوم فإنه لأمر غريب ومثير للضحك بنفس الدرجة أن تقرأ ما تقوله معظم الصحف والدوريات العالمية، فقبل وقت قصير كانت صفحاتها تنضح بقصص النجاح الآسيوية....

الآن فإنني أكاد لا أجد مقالا في صحيفة دولية واحدة عن آسيا لا يعج بتعابير مثل المحسوبة ورأسمالية المحسوبة وغياب الشفافية وطبعا الفساد

ولا أريد هنا أن أجادل بأنه لم تكن هناك محسوبة أو فساد في آسيا، فهذه المشاكل موجودة مثلما هو الحال في الدول الغربية. وعلى كل فإنني لا أستطيع أن أتصور كيف تقوم بكيل المديح والثناء لاقتصاديات آسيا على أدائها الجيد وسياسات حكومتها العاقلة ثم تنقلب في اليوم الثاني لتدين نفس الأنظمة وتنتعها بالفساد حتى العظم؟ هذا السؤال يظل دون إجابة¹⁵

إن تكوين مهاتير محمد الثقافي الغربي منعه من أن يرى حقيقة الغرب ونظراته الدونية إلى المجتمعات الإنسانية الأخرى. بل ونسي مهاتير وغيره ممن يتبعون خطى الغرب في بناء أممهم على الأسس العلمانية، ما يمكن أن يحدثه الغرب من تفكك وتصدع في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول التابعة ناهيك عن تأثيره الفاسد في أخلاق المجتمع بل ونسي هؤلاء المتبعين للغرب حقيقة الغرب العقديّة. تلك الحقيقة القائمة على أن الصراع ضد الأمم الأخرى والانتصار عليها هو جزء من استراتيجيات بقائه وسبب من أسباب تطوره الثقافي والاقتصادي والحضاري. وطالما أن متطلبات الانتصار في الصراع التجرد من الأخلاق والأبعاد الإنسانية، فكل الوسائل، ليس فقط يمكن استخدامها، بل، من وجهة نظر الغرب، ينبغي استخدامها. وهذا هو مهاتير محمد -الذي هيأ بلده وكيف تشريعاتها الاقتصادية والقانونية للمستثمرين الغربيين من علمانيين ويهود- يشهد على مدى الخسائر التي لحقت بالدول الآسيوية ومغانم الدول الغربية من انهيار الاقتصاد الآسيوي .

يقول رئيس وزراء ماليزيا واصفا نتائج الأزمة:

(في ماليزيا فقدت عملتنا نحو 40 في المائة من قيمتها في فترة نصف سنة فقط وكان الوضع أكثر سوءاً في الدول الأخرى، وفقد الباهت التايلندي 55 في المائة من قيمته والروبية الإندونيسية أكثر من 80 في المائة ونتيجة لذلك فإن القوة الشرائية التي تم فقدانها في المنطقة بلغت ما يتراوح بين 700 مليار إلى 800 مليار دولار وانخفض دخل الفرد إلى النصف.....)

كم هي الأرباح التي جناها تجار العملة الأسهم من عملياتهم التي أفقرت هذه الدول؟ مبالغ كبيرة للغاية ولكنها تشكل مجرد جزء يسير

¹⁵ مهاتير محمد، خطة جديدة لآسيا، ترجمة فاروق لقمان، Pelanduk Publications، ماليزيا، ص ص 79-80

من إجمالي الخسائر التي تكبدتها الدول التي تعرضت للهجوم. إننا نرى بعض هؤلاء وقد حققوا أرباحا جيدة ولكن بصورة إجمالية فإن الثروة التي تم تحويلها لهم تقل كثيرا عن الثروة التي خسرتها الدول التي قاموا بمهاجمتها)¹⁶

والدروس كثيرة وبليغة التي يمكن تعلمها من هذه الأزمة. وما يهمنا هو ما حدث للدول الإسلامية في آسيا وبالذات إندونيسيا. فلقد تدخلت، بعد انهيارها الاقتصادي، الدول الصليبية لتنهش كالكلب المسعور من كيانها السياسي ففصلت تيمور الشرقية عن اندونيسيا لتقيم منها دولة صليبية. هذا على الجانب السياسي، أما اقتصاديا فقد أصبح الاقتصاد الإندونيسي، شأنه شأن بقية الاقتصادات الآسيوية تحت سيطرة وتوجيه صندوق النقد الدولي.

يا حسرة على إندونيسيا.
سقطت إندونيسيا كما سقطت مصر في يد الاحتلال الانجليزي.
وتم إقصاء سوهارتو كما تم نفي اسماعل
السبب الرئيس الابتعاد عن منهج الله واتباع ملل الكفر والفساد.
أين من يتعظ وأين من يفكر.

ما حدث لإندونيسيا وماليزيا من أزمات وما حدث قبل ذلك لمصر لدروس بليغة ينبغي أن يعيها المسلم الذي يعتقد (أو يمكن أن يعتقد) أن مناهج الكفار في البناء والتعمير يمكن أن تكون خيرا من الإسلام. وكذلك هو درس ينبغي أن يفهمه القائمون على شؤون الأمة أن النمط الرأسمالي في التنمية لن يزيد المجتمعات الإسلامية إلا تخلفا وتبعية للعالم الغربي الفاسد.

إنّ المسلم الصادق في تدينه وإخلاصه لله رب العالمين، عليه أن يلعن هذا النظام الرأسمالي ليل نهار وأن يبين شروره وأخطاره، وأنه جزء من المخطط الغربي- اليهودي للسيطرة على الأرض وإفسادها. ولينظر المسلم في أي بقعة من الأرض وجد فيها النظام الرأسمالي، هل وجد فيها غير الفساد والخراب والرذيلة.

و صدق الله العظيم (ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى. قال ربي لما حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتتك آيتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى)

الأزمة السياسية.

إن أي محاولة صادقة و مخلصه لفهم الأوضاع السياسية المتأزمة الخائقة للعالم الإسلامي لابد وان تنطلق من قراءة أوضاع الخلافة العثمانية وتأثيراتها العنيفة التي استشرت بعد ذلك في جسد الخلافة

¹⁶ مهاتير محمد، خطة جديدة لآسيا، ترجمة فاروق لقمان، Pelanduk Publications، ماليزيا، ص ص 68-72

مما جعلها تسقط في شباك الدول الصليبية المتربصة بها، الساعية- بكل جهد وإخلاص- للقضاء عليها و القضاء على الدين الذي تحمل رايته.

لما سقطت الخلافة العثمانية؟ هذا هو أهم الأسئلة التي ينبغي أن يسألها المسلم لنفسه، وهو- أي هذا السؤال- الذي ينبغي أن تكون إجابته حاضرة دوما في فؤاد المسلم ليقارن بين أوضاع الخلافة وأسباب سقوطها وأوضاع العالم الإسلامي المفكك وأسباب عدم قدرته على النهوض والتقدم.

يقول الشيخ محمود شاكر واصفا أوضاع فترة ضعف الخلافة العثمانية و ملخصا أهم أسباب الصعود والانحطاط بعدما فصل الأسباب التي أدت إلى ضعف الخلافة ومن ثم زوالها:

(وفوق كل هذا كان من أهم أسباب الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية هو مخالفة منهج الله، فالدولة العثمانية منذ أن قامت كانت العاطفة العثمانية جياشة، ولكن العاطفة لا تقدّم شيئا، فلما تبعها التربية الإسلامية والتدريب السليم للنظام الجديد العسكري الذي أوجد وهو الانكشارية كانت القوة وكان الفتح، وكان التوسع، فلما ضعفت التربية الإسلامية، وسرى تعاطي الخمرة، وفي هذا انحراف واضح لمنهج الله، ثم وجد عدم الطاعة فلما حاول الخليفة العثماني مراد الثالث منع شرب الخمر فشل لأن الانكشارية لم تطعه ولم يتمكن من إجبارها فتراجع عن القرار واستمر الانحراف وزادت أعمال السلب والنهب وتبعتها أحداث الفوضى والثورات إن لم تنفذ رغبات الجند.....

أما من جانب السلاطين فقد انصرفوا عن الاستعداد المادي والمعنوي لجهاد الأعداء من طواغيت وظالمين فعكفوا في قصورهم وتركوا قيادة الجيش لكبار ضباط الانكشارية بعد سليمان القانوني، كما تركوا بحث الأمور التي تعترض الدولة وأوكلوا ذلك إلى الصدر الأعظم، وجلسوا هم يبحثون في شهواتهم و ملذاتهم وأمور دنياهم)¹⁷ وهذه الأخطاء التي وقعت فيها الخلافة العثمانية والتي كانت ضد قيام الأمم واستمرار مسيرتها هي التي ستجعل تفكك الخلافة العثمانية أمرا ميسورا ومقدورا عليه من الدول الغربية التي كانت تبنى نفسها من الداخل وتؤسس لبقاء أممها قوية مزدهرة وذا مكانة عالمية وتتخذ من الأسباب المادية والمعنوية ما يجعلها قائدة للحضارة المادية العلمانية المعاصرة.

لم يكن انهيار الخلافة العثمانية حدثا عارضا في التاريخ الإسلامي المعاصر، بل حدث هزّ أركان الأمة وأورثها الأزمات و الإبتلاءات التي

¹⁷ محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، ج 8، 1991، ص 123

ما زالت تعاني منها وتتجرع مرارتها. والشيء الأكد أن الدول القطرية التي نشئت بعد تفكك الخلافة العثمانية كانت (ولا زالت) تعاني من الانحرافات العقدية و الأمراض الاجتماعية والمشاكل السياسية ما يجعلها غير قادرة على مواجهة التحديات والضغوط التي تفرضها الدول الغربية على هذه الدول الناشئة. ولذلك، وجدت الدول الغربية أن هنالك شرطين أساسيين (وهذان الشرطان يشكلان إلى يومنا هذا، أحد التصورات الاستراتيجية لبقاء تبعية العالم الإسلامي للغرب) ستحولان دون قيام وحدة بين الدول الإسلامية. أول هذين الشرطين إقصاء الشريعة الإسلامية عن الحكم وثانيا: دعم الحركات العلمانية وإيجاد قاعدة اجتماعية لأفكارها وتوجهاتها والأهم من ذلك إيصالها إلى سدة الحكم¹⁸ ولذلك وبعد انهيار الخلافة، وجدت الدول الغربية أن تجربة كمال أتاتورك في الحكم الفردي الاستبدادي وتجربته العظيمة- في عيون الغرب- بإلغاء الشريعة الإسلامية- إنجازا عظيما يستحق أن يكرر في بقية أركان العالم الإسلامي. وهذا ما حدث فعلا. ولماذا لا تعمل الدول الغربية على تكراره وهو السبيل الوحيد لكي يضمن الغرب عدم قيام خلافة راشدة تهدد أيديولوجيته الحضارية و مطامحه في السيطرة على ثروات العالم الإسلامي؟

وبتفكيك الخلافة العثمانية نشئت الدولة القطرية الجاهلية في العالم الإسلامي وهو ما يعد أخطر تغير في التاريخ الحديث للعالم الإسلامي وتسيّد فيها- بدعم من الدول الغربية الصليبية- أناس بعيدون كل البعد عن الإسلام فهما وتطبيقا وهم- أي الفئات الحاكمة- قد خرجوا من مجتمعات أعيانها الجهل بالكتاب والسنة الذي تتحمل وزره الدولة العثمانية ووقوفها ضد الجهود المخلصة التي حاولت تجديد الإسلام والعمل الصحيح به مثل تدمير حركة التجديد التي قام بها الشيخ محمد بن الوهاب¹⁹. وفترتي الضعف والانحطاط كانتا في أوضاعهما الجهادية والعسكرية والدينية مخالفة كل المخالفة لما كان عليه عصر قوة الدولة العثمانية وسلطينها الأقوياء مثل مراد الثاني و محمد الفاتح الذين اتخذوا الأسباب الإيمانية والمادية لبناء دولة مهيبة قوية.

ففي فترتي الضعف والانحطاط أهملت الدولة العثمانية اللغة العربية ولم يكن هنالك وعي صحيح بالإسلام وأحكامه إذ كان فهمهم للإسلام ينحصر فقط في تادية العبادات مثل الصلاة والصيام فقط وتم إهمال الإسلام على أنه منهاج شامل للحياة.

¹⁸ هذه حقائق لا تقبل الشك فلقد كان الدعم العسكري والفني السوفيتي هو الذي مكّن النظام البعثي السوري من الصمود في وجه الثورة الجهادية الإسلامية في سوريا ولولا هذا الدعم من الدولة الملحدة لرئيس النظام البعثي ما تمكن من البقاء والاستمرار في الحكم والطغيان.

¹⁹ هذا الحكم لا ينسحب على فترة الخلافة العثمانية بأكملها وإنما يقصد به فترة الضعف ابتداء من سليم الثاني 974-982 وحتى عثمان الثالث 1168-1171 و كذلك فترة الانحطاط التي ابتدئت من عهد مصطفى الثالث 1171-1187 وحتى عبد الحميد الثاني 1293-1328 ولا يعني هذا أننا ننكر الفضل العظيم الذي أسدته الخلافة العثمانية للإسلام ولكننا نورد بعض الحقائق التي تعيننا على فهم الواقع المعاصر للأمم الإسلامية. لمزيد من التفصيل عن هذه الفترة انظر محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، مرجع سابق، ج 8.

النتائج المترتبة على نشوء الدولة العلمانية الجاهلية في العالم الإسلامي:

إذا كانت الدول الغربية الصليبية الحاقدة على المسلمين قد استطاعت أن تفكك وحدة العالم الإسلامي، وأن تخدع القيادات العميلة لها مثل أتاتورك والشريف حسين و بورقيبة وأمثالهم بأن الدولة القطرية ذات الاتجاهات العلمانية هي القاعدة الأساسية والمنطلق السليم لبناء النهضة أولاً وللتخلص من جور الحكومة العثمانية ثانياً كما زعموا، فإن هذا الاعتقاد الباطل الذي ولده قلة الإيمان بالله والمعرفة بكيد أعداء الملة وخططهم، أقول، هذا الاعتقاد هو الذي سيفجر مصائب الأمة وآلامها إلى يومنا هذا. ومن هذه الآلام والمصائب:

أولاً: تسلط الزعامات العلمانية على الشعوب المسلمة والدعم العالمي الغربي لها.

وفي هذا نجح الغرب نجاحاً باهراً، وإذا كان الغرب قد استطاع أن يدخل هذه الخديعة الكبرى في أذهان الشعوب الإسلامية بأن يصور لهم هذه الزعامات بأنها المنقذ والمخلص من جحيم الفقر و ذل التخلف، فإن هذه القيادات هي التي ستتولى-بهمة و إخلاص- تدمير القيم الإسلامية التي أمنت بها الشعوب- تحت رايات التقدم والتحديث والعقلانية. بل، وهذه الطامة المميته لنهضة الأمم، أن انتزاع قيم الأمة من قلوب أبنائها وتدميرها، قد أورث الأجيال الفساد والانحلال. ثانياً: تدمير قيم أبناء الأمة أدى إلى انهزام الدولة العلمانية وإذلال شعبيها.

إذا كانت شعوب العالم الإسلامي قد غرر بها حيناً من الدهر، فإنها قد استطاعت أن تدرك، بفضل الله، ثم بفضل جهود الدعاة المخلصين ما في سياسات هذه الحكومات العلمانية من خراب للديار وهلاك لأبنائها وطاقاتها وأقواتها واستقلالها. ثم جاءت الأحداث العظام التي هزت كيان الأمة وأردتها ذليلة راکعة أمام أعدائها من النصارى و الملحدين ولتؤكد فساد ووهن السياسات التي اتبعتها الدولة العلمانية الجاهلية في العالم الإسلامي. ففي عام 1948 خسر العرب المعركة أمام حفنة من اليهود المجرمين وضاعت فلسطين بمسجدها الحرام وشعبها المجاهد. نسأل الله أن يعجل بمجيء جيش التوحيد الذي سيدك عروش اليهود. وفي 1967 هزمت وُذلت ثلاث دول عربية أمام دولة المغضوب عليهم دولة اليهود. وبلغ المذل مداه، أن تهزم هذه الدول ويداس على أنوفها ثم لا تستطيع أن تسترد شيئاً من الأرض التي خسرتها. أي ذل هذا وأي مهانة هذه التي بلغها المسلمون؟. وفي عام 1981 خاض حزب البعث العربي الملحد حرباً ضروساً ضد إيران

بلغت خسائرها 500 مليارا من الدولارات و مليون ونصف المليون قتيل من الطرفين. وفي 1991 دُل الشعب العراقي البريء وقُتل على يد طاغوت البعث العراقي والطاغوت العالمي الولايات المتحدة ناهيك عن القتل والخراب الذي حل بالشعب الكويتي.

ثالثا: تبدل السياسات الداخلية للدولة العلمانية وتغيرها بين فترة وأخرى.

من يتابع مسيرة الدولة الجاهلية في العالم الإسلامي سيجد أنها لم تستقر على سياسة داخلية واحدة إن في التنمية الاقتصادية أو في التنمية الاجتماعية. والسبب الجوهرى في هذا التخبط والتأرجح هو غياب القيم الضابطة لسياسات الدولة ولذلك اضطرت راغبة (وليست مجبرة) إلى إتباع الدول النصرانية أو الدول الملحدة واتخاذ سياساتها الناجحة نموذجا في تنمية العالم الإسلامي.

ولأن الزعامات تتبدل وتتغير إما بالموت أو الانقلاب أو الاغتيال، فإن الرئيس الجديد لا يلبث أن يظهر الولاء إما للمعسكر الذي كان يواليه سلفه أو يتجه نحو ولاء جديد لمعسكر آخر صليبياً كان أو ملحداً. ويتبع ذلك انقلاب هائل وشامل على كافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي كان يتبعه سلفه. وهذا أمر طبيعي ونتيجة متوقعة والسبب: تغير الولاء ودخول الدولة العلمانية في العالم الإسلامي في حلف جديد مع إحدى معسكرات الشر في الغرب أو في الشرق.

ولندع التاريخ يخبرنا عن ذلك. فبعد وصول العسكر إلى السلطة في مصر عام 1952 بدعم من قوم "عاد الجدد" أمريكا وحلفاؤها، أدار هؤلاء العسكر ظهر المجن لأمريكا واتجهوا نحو الشرق الملحد يسألونه الدعم السياسي والاقتصادي. ولأن الولاء قد أعطي للقيادات الملحدة في موسكو، فإن السياسات هي الأخرى قد تم حياكتها على أسس الماركسية وقد ظنوا أن مصر تحت هذا التطوير على أسس الأيدلوجية الملحدة لا تحتاج إلا لسنوات محدودة لتصبح قوة عسكرية واقتصادية عظيمة في الشرق الإسلامي مثلما هو شأن الاتحاد السوفيتي في العالم الصناعي.

ثم جاءت الإنجازات الهشة مثل تأميم قناة السويس وقوانين الإصلاح الزراعي لتوهم القيادات التي ولت أمرها لموسكو أن طريق النجاح قد بدا وأن المزيد سيأتي إن إتبعنا مزيدا من السياسات الاشتراكية. و مات "الزعيم الملهم" ومصر الحبيبة مهزومة عسكرياً في اليمن ومهزومة من قبل دولة اليهود وازدادت مشاكل المجتمع المصري سوء علي سوء. فأين تلك الوعود وتلك الأمانى التي بناها المصريون أن بلادهم قد ودعت التخلف وبدأ عهد التقدم؟

ثم جاء "الخلف" ليسير على منهج "السلف" ولكن مع تغيير في وجهة الولاء لتكون هذه المرة الدولة الصليبية العظمى الولايات المتحدة. وانعكست أبعاد الولاء في تبني سياسات اقتصادية "ليبرالية" كان يظن منها، كما اعتقد السلف في الإجراءات الاشتراكية ووعودها في بناء الأمة المصرية، أنها انتفاضة علي السياسات السابقة التي أورثت مصر الهزيمة والانتكاس.

ولكن لم تمضي سنوات قلائل حتى تبين أن سياسات الانفتاح لم تكن أكثر من وهم أشربه قلوب المصريين. وأن هذه السياسات الانفتاحية قد فاقمت مشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية بل وتراكمت الديون وازداد الإحباط وتسابق المصريون للسفر إلى الخارج إما للهجرة أو بحث عن فرص للحياة الكريمة وتركزت مصر فريسة لصندوق النقد ومطالبه المتوحشة ليقفات على مواردها المالية.

الشيخين أبو بكر وعمر يقدمان للأجيال دروس بليغة من دروس التاريخ. أبو بكر الصديق يقول: القوي فيكم عندي ضعيف حتى أخذ الحق منه. و الفاروق عمر رضي الله عنه الذي جعل ولائه مثل سلفه خالصاً لله رب العالمين يقيم ميزان الحق والعدل فيقول لأصحابه: وإن رأيتم في اعوجاج فقوموني. فينهض أحد من الصحابة فيقول لو رأينا فيك اعوجاج لقومناك بحد سيوفنا. فيقول عمر الحمد لله الذي جعل في أمة محمد من يقوم اعوجاج عمر. وعلى هذا المنهج سار عثمان وعلي رضي الله عنهما.

ولناخذ مثلاً آخر. لما توفي النبي عليه من الله أفضل الصلاة والسلام وكان قد جهز جيش أسامة بن زيد قبل وفاته، أشار كثير من الناس على أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن لا يمضي الجيش الإسلامي، ومن هؤلاء الذين أشاروا بذلك عمر بن الخطاب. فماذا كان جواب أبا بكر؟ هل تراخي وتراجع عن أمر كان فيه المصطفى عليه الصلاة والسلام؟ كلا. كان جوابه حاسماً قاطعاً. قال رضي الله عنه: والله لا أحل عقدة عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو أن الطير تخطفنا، والسباع من حول المدينة ولو أن الكلاب جرت بأرجل أمهات المؤمنين لأجهزن جيش المدينة²⁰.

يقول ابن كثير معلقاً: فكان خروجه (أي جيش أسامة) في ذلك الوقت من أكبر المصالح. ومن هذه المصالح قتال الروم وهزيمتهم ورد كيد العرب الذين طمعوا في المدينة وغيرها من المنافع العظيمة وعلى رأسها كما يقال في المصطلحات الحديثة الاستقرار السياسي. وما كان ذلك ليُنال لولا وفاء أبو بكر الصديق لسيد المرسلين عليه أفضل وأزكى السلام.

²⁰ ابن كثير، البداية والنهاية، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 6، ص 308.

لقد جعل الصحابة الكرام قاعدة الولاء لله و البراء من أعدائه قاعدة تطلق منها سياسات الدولة الإسلامية فكانت الفتوحات وكانت سيادة الدولة على غيرها من الأمم الوثنية التي هيا لله لها الهداية على يد دعاة التوحيد أتباع محمد صلى الله عليه وسلم.

رابعاً: الدولة العلمانية في العالم الإسلامي ترعى مصالح الدول الصليبية والملحدة الكبرى دون أدنى اعتبار للشعوب الإسلامية.

وهذه من أخطر وظائف الدولة العلمانية في العالم الإسلامي المعاصر. وينبغي أن ندرك أن رعاية مصالح الدول العظمى إنما ينبع من حرص القيادات السياسية في العالم الإسلامي على بقائها في السلطة وذلك لن يتأتى إلا من خلال الدعم الذي توفره الدول الكبرى لهذه القيادات.

فالدولة اليهودية ترتكب المجازر الوحشية يوميا في حق إخواننا المجاهدين الصابرين في فلسطين. وعلى الرغم من كل تلك المآسي لا تتحرك أي دولة في العالم الإسلامي لوقف هذه المجازر والاعتداءات والسبب الرئيس أن الدولة العلمانية تعلم علم اليقين أن الدولة اليهودية الصهيونية إنما وجدت ودُعِّمت من قبل الغرب الصليبي و الشرق الملحد من أجل أن تكون عامل هدم وخراب ولتدمير أي محاولة للوحدة بين الدول في العالم الإسلامي. ثم أن الدول العلمانية لا تقاوم هذه الدولة المعتدية ولا تحاول دعم الجهاد في فلسطين لا بالمال ولا بالسلاح. فكيف يمكن أن تسكت الدولة العلمانية على كل هذه المتناقضات؟ يمكن أن نفهم ذلك إذا علمنا أن كل هذا السكوت من أجل رضى العالم الصليبي عن الدولة العلمانية ومن أجل استمرار الدعم الذي تقدمه لها. فبسكوتها على وجود الدولة اليهودية المغتصبة لأرض أمة مسلمة والمعتدية على شعوب العالم الإسلامي، إنما ترعى مصالح الدول المُستكبرة في بقاء العالم الإسلامي: ممزق سياسيا ومنهوب اقتصاديا ومدمر عسكريا ومتخلف اجتماعيا.

ولأضرب مثلا يوضح للقارئ المستوي الذي يفكر به أعداء الله ورسوله والمستوى الذي تفكر به الدولة العلمانية في العالم الإسلامي.

ذكر روجيه جارودي في كتابه "ملف إسرائيل" فقرات من مقال صادر عن منظمة صهيونية يكشف كيف تفكر الدولة اليهودية في إقامة إسرائيل الكبرى. يقول المقال:

(الوضع الاقتصادي في مصر، وطبيعة النظام الموجود بها، وسياساتها العربية، كل هذا سيؤدي إلى مجموعة ظروف تدفع بإسرائيل إلى التدخل فمصر بسبب نزاعاتها الداخلية، لم تعد تشكل بالنسبة إلينا مشكلة استراتيجية، ومن السهل أن نجعلها تعود خلال 24 ساعة إلى الوضع الذي كانت عليه بعد حرب يونيو 1967. لقد ماتت أسطورة مصر " زعيمة العالم العربي "، وفقدت مصر 50% من قدرتها.

وسنستطيع بعد أجل قصير أن نستفيد من استرجاع سيناء ولكن ذلك لن يغبر من ميزان القوى وكبناءً موحد أصبحت جثة هامدة وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار المجابهة المتزايدة بين المسلمين والمسيحيين بها. ويجب أن يكون هدفنا هو تقسيمها إلى أقاليم متباينة في التسعينيات، فإذا ما تمت تجزئة مصر، وإذا فقدت سلطتها المركزية، فلن تلبث بلدان مثل ليبيا والسودان، وبلدان أخرى أبعد من ذلك أن يصيبها التحلل²¹

هذا هو دهاء اليهود وهذه بعض أفكارهم تجاه العالم الإسلامي. فكيف يفكر العرب تجاه اليهود المجرمين؟ وكيف ترد الدولة العلمانية الجاهلية في العالم الإسلامي على مكائد اليهود؟ هل يا ترى بالاستعداد بالمال والسلاح استجابة لأمر الله رب العالمين؟ هل بحث الأمة على الاستعداد للجهاد ودفعت أعداء الله خصوصاً إذا ما أدركنا أن المغضوب عليهم، أي اليهود، يجهزون جيشهم بمئات القنابل النووية والكيميائية والجرثومية؟ الجواب كلا. بل تمضى سياساتهم نحو مزيد من الذل والهوان. ذل وهوان نتيجة قمع شعوبهم والمحاولات الجهنمية المستمرة لإبعادهم عن دين الله وإغراق الشعوب في الشهوات والماديات حتى لا ينصرفوا إلى معالي الأمور ومن ثم العجز عن مواجهة الأعداء.

أسوأ انحطاط وترد بلغته دول العالم الإسلامي كان في طرح "مبادرة السلام" مع الدولة اليهودية وطرح شعار "التطبيع الشامل" مقابل الانسحاب الشامل" ثم بعد ذلك عُذِّل إلى "السلام الشامل" مقابل الانسحاب الشامل. والسؤال كيف تقبل هذه الدول أن تتنازل عن أرض فلسطين الحبيبة لعصابة من اليهود في مقابل اتفاقية سلام باطلة شرعاً وتخرج من دخل فيها من دين الله سبحانه وتعالى²²؟ وعلى الرغم من إدراك الدولة العلمانية لمخاطر الدولة اليهودية الصهيونية ومؤامراتها الشريرة لتدمير العالم الإسلامي في العقيدة والأخلاق والاقتصاد، على الرغم من كل ذلك، تستمر بعض الدول في العالم الإسلامي في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع أعداء الله و أعداء الإسلام وأعداء المسلمين. بل وتتسابق كثير منها إلى إقامة العلاقات السياسية مع الدولة اليهودية، ظناً منهم، أن هذا هو السبيل لنيل رضا واشنطن الدولة الصليبية الكبرى في العالم الغربي وكذلك

²¹ روجيه غارودي، ملف إسرائيل: دراسة للصهيونية السياسية، دار الشروق، القاهرة، 1984، ص ص 161-

162

²² للوقوف على مخاطر اتفاقيات السلام بين الدولة العلمانية في العالم الإسلامي وبين دولة اليهود وحكم الشرع الإسلامي فيها يمكن الرجوع على كتاب الشيخ ناصر الفهد "التبيين لمخاطر التطبيع على المسلمين" على الموقع التالي: www.tawhed.ws

نيل رضى اليهود أرباب البنوك العالمية والقادة لسياسة أمريكا في العالم.

يسعون إلى مرضاة الفجّار لتدفق عليهم المساعدات ليصلحوا الأوضاع الاقتصادية المتردية والمنهارة التي طالما أقنعوا جماهير الأمة أن الدولة القطرية العلمانية هي التي ستكون الأمل لإنقاذ الشعب المسلم من أزماته الطاحنة. وينسون إرضاء رب العالمين.

أيا ترى لو استمعوا لما يقوله الله عز وجل في اليهود المغضوب اليهود عليهم والنصارى الضالين وأطاعوا أمره أياكون هذا هو الحال؟ إنها سياسات المتسلطين على رقاب الأمة الإسلامية.

ولذلك عندما استهانوا بأوامر الله استهان بهم الأعداء. [لقد وجّهت الدولة اليهودية لطمه قاسية لهذه المدول العربية التي كانت تسعى لمرضاة اليهود في واشنطن وفي أرض فلسطين المحتلة ولم تُعر مبادرة السلام المزعومة أي اهتمام]

ومن أجل أن تستمر سياسية الخنوع ينبغي أن تَدك الدولة العلمانية وتدهس كل الأصوات و الأفعال الحرة الأبية التي ترفض سياسة رعاية المصالح الصليبية واليهودية التي تنتهجها الدولة الجاهلية في العالم الإسلامي والتي أثبتت الأحداث أنها على حساب الإسلام والأخلاق و الأمة والكرامة. وهل يتم إسكات الأصوات إلا بالظلم والاعتقال النفسي والمعنوي تارة والتصفية الجسدية تارة أخرى؟

وبهذه السياسة التي تتبعها الدولة الجاهلية في العالم الإسلامي انزلت الدولة في الظلم الشامل بأبعاده وأشكاله المختلفة غير عابئة بالنتائج التي يمكن أن تصل إليها الأمة جرّاء دخول الدولة الحرب على شعبها بدلاً من مواجهة الصليبيين و الملاحدة.

وبهذه السياسة أدخلت الدول المستكبرة دول العالم الإسلامي في حرب ضد شعوبها المُستضعفة لتتصرف الدول المستكبرة إلى اتخاذ أسباب القوة فتزداد قوة إلى قوتها وتزداد الأمة الإسلامية ضعفاً إلى ضعفها. ولذلك ليس من المستغرب أن تمتلئ السجون والمعتقلات بالأبرياء والمظلومين. ومما يضحك ويبكي أن الدول الصليبية (التي تضع الدول الإسلامية ثقها فيها وتجعل نظامها السياسي والاقتصادي في النهضة قدوة لها) هي التي تصدر التقارير العالمية التي تتهم دول العالم الإسلامي بانتهاك حقوق الإنسان المسلم.

ومثال آخر يأتي هذه المرة من الدول المنتجة للنفط. إذ أن كثيراً منها تزيد من إنتاجها النفطي حتى تنخفض أسعار النفط ولو أدى ذلك إلى أزمات مالية للدول المنتجة وما يتبع من تعطل لكثير من المشاريع التنموية واستفحال البطالة وانتشار الجريمة ورواج المخدرات. ومرة أخرى تبرز هذه السياسات تحت متطلب "الحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي" وهي عبارة أكثر تأدياً لاستراتيجية رعاية مصالح

الدول الصليبية المستكبرة التي تنفذها الدول العلمانية في العالم الإسلامي. آه وألف آه. أين أنت يا أبا بكر ويا عمر ويا عثمان ويا علي ويا عمر بن عبد العزيز ويا صلاح الدين (بطل حطين) ويا قطز (بطل عين جالوت) حتى ترو ما وقع بأمة محمد عليه أفضل الصلاة والسلام. على أي مسلم عاقل أن يعمل عقله وأن يقارن بين أحوال الأمة وما آلت إليه وبين عهدا عندما كان الحاكم أبو بكر وعمر وعندما كانت الحاكمة لله رب العالمين.

يا ترى كيف كان سيكون وضع الإسلام لو ترك أبو بكر رضي الله عنه قتال المرتدين، وكم هي الفتن التي كانت ستظهر وتمزق الأمة إربا وتتركها فريسة للأمم الوثنية المتي كانت تتربص بالدولة الإسلامية الوليدة. ولكنها طاعة أبو بكر وولأؤه لله رب العالمين أولا و حكمته ثانيا هي التي تثبت أمر الإسلام و أطفأت نار الفتن. لك أيها القارئ عقلا ففكر و قارن و قدر.

خامسا: الدولة العلمانية تعمل على ترسيخ واقع التفكك السياسي بين دول العالم الإسلامي بدلا من السعي للوحدة بينها

سؤال يطرح نفسه بشدة: هل يمكن لأي دولة في العالم الإسلامي أن تحقق النجاح الاقتصادي و التآلف الاجتماعي والاستقرار السياسي بدون وحدة بين دولها ؟ كتاب ربنا سبحانه وتعالى يجيب بالنفي القاطع لأنه سبحانه يقول: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ربحكم) (واعتصموا بحبل الله جميعا) والتاريخ يقول لنا أن النصر والتمكين والعزة لا تكون بغير الوحدة والوحدة لا تتحقق بغير المبادئ. وفي معركة أحد خالف المقاتلون أمرا واحدا من أوامر النبي عليه السلام فذاقوا مرارة الهزيمة لولا ثبات النبي (بأبي هو وأمي عليه الصلاة والسلام). ولكن الدولة العلمانية، أخطر السموم المتي تمزق الأمة، والتي أتت كل الموبقات الكبرى، تعمل بكل الوسائل لتبقى دول العالم الإسلامي مفككة ضعيفة يسهل لأعداء الله أن يتلاعبوا بها ويتحكموا في سياستها ولا يكون ذلك إلا ببقائها دولة قطرية، كل دولة منها تسعى لأن يبقى كيانها السياسي ضمن حدود جغرافية محددة. وكم جرّت هذه النظرة العمياء من الأزمات الهائلة على الأمة و واقعها المعاصر لم يستفد منه إلا أعداء الله من الصليبيين و الملاحدة.

إن حالة التقوقع القطري الذي تعيش فيه الدولة العلمانية في العالم الإسلامي له أسبابه الكثيرة ولكن ما يهمنا هنا هو إبراز السبب الأكثر أهمية. إنها داء القومية الذي سرى في كثير من دول العالم الإسلامي. تلك الفكرة المسمومة التي تدعو إلى أن تكون اللغة والتاريخ، وليس العقيدة، هما أساس نهضة الدولة والمجتمع. والقيادات العلمانية ظنت أن هذا هو الطريق لإيقاظ المجتمع من غفلته وتحريك طاقاته لمواجهة

أعداء الأمة الإسلامية. لقد كان غياب العقيدة عن قلوب هؤلاء أولاً ثم الجهل ثانياً هو الذي دفعهم إلى مثل هذه الأفكار المضللة التي فتكت بالأمة ودمرت قواها. لقد نظرت القيادات العلمانية من سياسيين ومفكرين إلى تاريخ أوروبا فوجدت أن القومية هي التي قادت أوروبا إلى النجاح وإلى الانتصارات. ولذلك لما لا ترفع الراية ذاتها في الأمة العربية لتكون هي وسيلة النهوض وعامل التقدم. يقول ساطع الحصري طاغوت القومية ومنظرها:

(ونستطيع أن نقول: أن اللغة بمثابة روح الأمة وحياتها. والتاريخ، بمثابة وعي الأمة وشعورها. والأمة التي تنسى تاريخها تكون قد فقدت شعورها وأصبحت في حالة السبات وإن لم تفقد الحياة. وتستطيع هذه الأمة أن تستعيد وعيها وشعورها بالعودة إلى تاريخها القومي، وبالاهتمام به اهتماماً فعلياً. ولكن الأمة إذا ما فقدت لغتها تكون عندئذ قد فقدت الحياة ودخلت في عداد الأموات)²³

هذا الكلام في ظاهره الرحمة وفي باطنه الكفر بالله سبحانه وتعالى. لماذا؟ إن الحصري لا يتحدث عن تاريخ الأمة الإسلامية المتمثل في دعوة النبي المصطفى وجهاده وسيرته الزكية التي كانت ولا زالت تبعث الخلق الكريم والبطولة في نفوس أتباعه وستظل هكذا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. كلا، إن الحصري يقصد تاريخ الأمم الوثنية التي كانت قبل الإسلام. إنه يريد بعث تاريخ الفراعنة والفينيقيين والكنعانيين. هذه الأقوام التي ماتت على الكفر بالله واستحقوا اللعنات إلى يوم الدين، هم من يعتقد فيهم الحصري أنهم يكونون ذاكراً الأمة.

ولذلك ليس من الغريب أن تهتم الدولة العلمانية في العالم الإسلامي ببعث تواريخها الوثنية وتعتبر ذلك جزءاً من تكوينها وهويتها التي لا غنى لها عنه بل وتفتخر به وتبرز مزايا هذا التاريخ وإنجازاته وتستلهم منه أسباب الرقي الحضاري والمادي. والسؤال: ماذا يمكن أن يستلهم من سيرة الفراعنة الذين طغوا وأكثروا من الفساد من قتل وتذبيح وإخضاع الرقاب لعبادة فرعون وتحويل الأمم إلى أشلاء تستباح أعضاهم فلا يتحركون ويظلمون فلا ينطقون ويقتلون فلا يدافعون. وماذا يمكن أن يستلهم من سيرة السومريين الوثنيين المتجبرين لبعث الروح في أمم مسلمة تؤمن بالله قد أظناها التسلط والفقر والألم؟

إذا من الطبيعي أن يتشابه الحاضر مع الماضي لأن من تشبه يقوم فهو منهم. الحاضر الاجتماعي يسوده القلق والاضطراب والتفكك وفقدان الكرامة والخوف من الاستبداد. وتاريخ مصر الفرعونية كان كذلك. يقول سبحانه وتعالى عن فرعون وبطشه:

(إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعة يستضعف طائفة منهم يذبح أبناء ويستحي نساءهم إنه كان من المفسدين) القصص/4
ولذلك ابتلاه رب العالمين نتيجة انحرافهم عن دعوة التوحيد بأسوأ أنواع البلاء. يقول مولانا سبحانه وتعالى:
(ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الثمرات لعلهم يذكرون)
الأعراف/130.

والسنين هو الجوع بسبب قلة الزروع كما ذكر ابن كثير رحمه الله في تفسيره. ولما ازداد عناد قوم فرعون ضاعف الله عليهم البلاء. يقول مولاي سبحانه وتعالى:

(وقالوا مهما تأتنا من اية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين) (132)
فأرسلنا عليهم الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم ءآيت مفصّلت فاستكبروا وكانوا قوما مجرمين(133) الأعراف 132/133
أقول لننظر في حاضرنا فلقد ازداد فينا الفقر والأمراض والبطالة والجريمة. إنها تلازم السبب والنتيجة بقدر من الله رب العالمين.
أرادت السياسات العلمانية أن تتشبه بتاريخ الأمم الغابرة التي أذلها الله، فأوقعت شعوبها في كثير من البلاء الذي ذاقته منه تلك الأمم الوثنية. فكيف يكوّن تاريخ القوم المجرمين، كما وصفهم كتاب ربنا، روح الأمة وحياتها كما يذكر مفكر القومية العربية ساطع الحصري؟
بل كيف يمكن أن تُولد مثل هذه الأفكار أو الأهواء²⁴ كما وصفها ربنا طموحا إلى الوحدة والقوة؟

ساطع الحصري المنحرف عن دين الله والجاهل بكتاب ربنا وسنة المصطفى عليه الصلاة والسلام وجدّ من هم على شاكلته من السياسيين الذين تبنوا أفكاره وثوفاها في السياسات التعليمية والاجتماعية وجعلوها أساسا لنهضة الأمة ورفقيها. فلم يؤد ذلك إلا إلى مزيد من التدهور الذي أصاب الأمة (لولا جهود الدعاة المخلصين في العصر الحديث).

فلو كان الحصري على وعي بالتاريخ الإسلامي أو لو كان السياسيون الذين أرادوا نهضة للأمة عبر القومية كانوا يدركون مساوئها وأثرها الهدّام لما جعلوها بديلا عن كتاب الله. إن انحرافهم عن دين الله وجهلهم كان طامة عظيمة ألحقت أضرارا هائلة على أمة محمد عليه الصلاة والسلام.

لقد كانت القومية أحد الأسباب التي عصفت بكيان الخلافة العثمانية وأدت إلى تمزقها السياسي ووقوعها تحت رحمة القوى الجاهلية المتكبرة.

²⁴ إشارة لقوله تعالى (ولئن اتبعت أهوائهم بعد ما جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا واق) الرعد/
³⁷ وقوله سبحانه (ولئن اتبعت أهوائهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا نصير)

لقد كان انتشار الفكرة القومية في أوساط الترك يعود لمصالح كبرى يأتي على رأسها تفكيك الخلافة العثمانية وإزالتها من المسرح السياسي وبالتالي إزالة أكبر قوة تقف في وجه أطماع أوروبا في العالم الإسلامي ويأتي في مقدمة هذه الأطماع إقامة دولة لليهود في فلسطين. وكما لاحظ العلامة الجليل أحمد شاهر أن أكثر دعاة القومية من الترك -أثناء المرحلة الأخيرة من الخلافة العثمانية- يعودون إلى أصل يهودي. وكذلك تلقف عدد من العرب فكرة القومية فدعوا إليها لا من أجل نصره وعزة الإسلام والمسلمين، وإنما من أجل مناصب دنيوية زائلة. والشريف حسين أحد هؤلاء الذي كان يظن أن إعلاء شأن العرب والعروبة سيمكنه من جمع شمل العرب حوله وبالتالي إقامة مملكة عربية يكون حاكما عليها.

فالشريف حسين في بداية القرن العشرين استعمل سلاح القومية بمساعدة من القوي المحتلة لمساعدته في قيام مملكة عربية فكانت النتيجة عكس ما توقع وإذ بالإنجليز ينكثون بعهدهم، وهذا طبع الكفار، ولكن كانت النتيجة الأسيفة هو التعجيل بسقوط الخلافة العثمانية آخر رمز للعالم الإسلامي.

وفي أواسط القرن العشرين يعاد رفع ذات الراية الوثنية الجاهلية، أي راية القومية العربية، كوسيلة لقوة العرب وعزتهم، على أيدي دعاة القومية والبعثيين ولتدفع الأمة ثمن هذه الرايات المضللة في حرب 1967 و 1991 اللتين سوّدتا التاريخ الإسلامي المعاصر. وإذا كانت القومية أحد الأسباب الداخلية التي أذلت الأمة ومزّقت وحدتها، فإن انتماء دول العالم الإسلامي إلى أحد معسكرات الكفر العالمية (الرأسمالي والاشتراكي سابقا) قد ساهم في زيادة التشرذم بين دول العالم الإسلامي. فالدول ذات النظام الجمهوري التي تبنت الأيديولوجية الماركسية تهاجم الدول الملكية وتتهمها بالرجعية و العمالة للإمبريالية والعكس صحيح. لقد كانت العداوة بين الأنظمة السياسية الجاهلية في العالم الإسلامي انعكاس للعداوة القائمة (سابقا) بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي. ويقدم التدخل المصري العسكري في أواسط الستينيات ضد النظام الملكي في اليمن وموت الألوف من الجنود المصريين ومن الشعب اليمني كذلك، واجتياح العراق للكويت ومقتل الآلاف من العراقيين والخسائر الاقتصادية العظيمة التي أهلكت طاقات الأمة الاقتصادية و مفاخرة وتكريس تخلفها أبرز الأمثلة على الحب والبغض في غير الله رب العالمين و كيف تكون نتائجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية على الأمة الإسلامية.

فهل العداوة بين دول العالم الإسلامي هو الأصل الذي ينبغي أن يكون أم أن رب العالمين قد أمرنا أن نكون إخوانا متحابين تحت راية المولاء

لله ولرسوله. وإذا تحقق ذلك فلن توجّه العداوة: أليست تجاه الدول الصليبية والملحدة من الأمريكان وأتباعهم والروس وأذناهم؟ ولشيخ الإسلام ابن تيمية عبارات عظيمة عن أسباب مخالفة المشركين والكافرين ونتائجها على سلامة العقيدة: يقول رحمه الله: (ومنها: أن المخالفة في الهدى الظاهر: توجب مباينة ومفارقة توجب الانقطاع عن موجبات الغضب، وأسباب الضلال، والانعطاف إلى أهل الهدى والرضوان وتحقق ما قطع الله من الموالاة بين جنده المفلحين وأعدائه الخاسرين. وكلما كان القلب أتم حياة وأعرف بالإسلام الذي هو الإسلام لست أعني مجرد التوسم به ظاهراً، أو باطنياً بمجرد الاعتقادات التقليدية، من حيث الجملة- كان إحساسه بمفارقة اليهود والنصارى باطنياً وظاهراً أتم، وبعده عن أخلاقهم الموجودة في بعض المسلمين: أشد

ومنها: أن مشاركتهم في الهدى الظاهر: توجب الاختلاط الظاهر، حتى يرتفع التمييز ظاهراً بين المهديين المرضيين، وبين المغضوب عليهم والضالين. على غير ذلك من الأسباب الحكمية)²⁵

سادساً: الدولة العلمانية في العالم الإسلامي تحمي الفساد والمفسدين.

إذا كانت العلمانية في العالم الغربي ضرورة لتقدم الغرب اقتصادياً وسياسياً وحضارياً، فإن الدولة العلمانية في العالم الإسلامي ضرورة للغرب (الذي رعى ولادة الدولة العلمانية و دعمها إقليمياً وعالمياً) لبقاء العالم الإسلامي متخلفاً عقدياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. هذه حقيقة ينبغي أن نفهمها ونحن نعالج قضية التخلف والنهضة في العالم الإسلامي. وهنا سيقصر الحديث على الفساد السياسي والمالي. والسؤال لماذا نشأ الفساد في الدولة العلمانية؟ أول هذه الأسباب وأقواها البعد والانحراف عن شريعة الله ومن ثم تولية المناصب الكبرى في الدولة لأناس بعيدين كل البعد عن الأمانة والصدق والعدل. وإنما عُين الوزير أو المسئول في المنصب بناء على ولائه الذي يظهره للدولة وقيادتها. ومن أبرز صور الولاء سكوته عن الظلم والمفاسد التي تنتشر في الدولة والمجتمع وتنخر فيهما وعدم توجيه أي نقد للدولة أو لسياستها.

فإذا ما تأكدت الدولة أن الشخص المرشح للمنصب خال من المثالب (حسب مقاييس الدولة) فإن ذلك يعطيه أهلية لأن يُعين دون أي معوقات.

²⁵ ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: خالد عبد اللطيف السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2001، ص 41

بعد ذلك يكون المعيار الرئيس لتقييم أداء المسئول هو إنجازاته المادية وقد يكون الوزير يختلس من أموال الأمة ويحتال عليها ولكن يُسكت عنه ولا يعاقب طالما أن الولاء قائم ولم يتغير.

فإذا ما تبين أن المسئول قد أظهر الصدق والأمانة وقام بمخالفة الدولة في توجهاتها أو سياستها العامة أو انتشرت سيرته الحسنة بين الناس لصدقه وأمانته، أو، وهذا المهم، أنه حرّم ما حرّمه كتاب الله وسنة المصطفى أو أحلّ ما أحله كتاب الله وسنة المصطفى فإنه من المحال أن يبقى في منصبه أو أن يستمر فيه.

وأقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم. يقول عليه السلام: "إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة. قال: كيف إضاعتها يا رسول الله؟ قال إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة"

قال ابن بطّال: معنى "أسند الأمر إلى غير أهله" أن الأئمة قد ائتمنهم الله على عبادته وفرض عليهم النصيحة لهم، فينبغي لهو تولية أهل الدين، فإذا قلّدوا غير أهل الدين فقد ضيعوا الأمانة التي قلّدّهم الله إياها"²⁶

ثم أليس إسناد المناصب إلى من هم ليسوا جديرين لها مخالف كل المخالفة للأصول التي قامت عليها الدولة العلمانية عند بداية "استقلالها" المزعوم من تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي؟ الجواب بالطبع أنه مخالف كل المخالفة لمزاعمها ولكن يمكن أن ندرك هذه التوجهات إذا ما ربطناها بالأحداث التاريخية الكبرى في بداية القرن العشرين.

إن قيام الدولة العلمانية في العالم الإسلامي والدعم الصليبي العالمي الذي وجدته لم يكن أبدا من أجل رفاهية الشعوب الإسلامية أو نهضتها، كلا، ولكن من أجل وضع الشعوب الإسلامية تحت القهر المستمر -على يد الدولة العلمانية- المفضي إلى البعد:

• عن تعاليم الإسلام وبالتالي إغراق المجتمعات المسلمة في دوامة الانحلال الأخلاقي والتفكك الاجتماعي والاضطراب السياسي.

• ينتج عن ذلك عدم قيام النهضة الحضارية العظيمة التي تقاد بالضوابط الربانية والتي توجد الإنسان الأخلاقي بدلا من الإنسان الشهواني الذي أوجدته الحضارة الغربية المعاصرة. وإذا كان هذا هو الهدف الأكبر الذي من أجله أقيمت الدولة العلمانية فكيف يمكن أن نتوقع أن تُسند الأمور إلى أهل الصلاح والخير؟ ولذلك يقول ت.أ. لورنس (الذي كان يسمى لورنس العرب) في تقريره (سياسات مكة) " لو تمكنا من تحريض العرب على

²⁶ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الإمام أحمد بن حجر العسقلاني، كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة، ج 11 ص ص 367-368

انتزاع حقوقهم من تركيا فجأة و بالعنف لقضينا على خطر الإسلام إلى الأبد ودفعنا المسلمين إلى إعلان الحرب على أنفسهم".

• خنق وبالتالي قتل القوة الكبرى التي كانت تدفع المسلمين إلى الانتصارات الكبرى في تاريخهم القديم والحديث ألا وهي الحركة الجهادية في سبيل الله التي كانت تدك حصون الطواغيت الذين يحولون دون الناس ودعوة التوحيد.

ولذلك ضيَّع الغرب عن قصد وتخطيط ماكرين بعيد الأمد الأهداف الكبرى التي من أجلها يمكن أن تحيا الأمة المسلمة عندما استطاع إقصاء الشريعة الإسلامية عن الحكم. وبذلك جعلوه أشبه ما يكون بالمرضى الذي تنتشر في جسده الأمراض والأوبئة ولا يستطيع دفعها عن نفسه بل ولا اختيار الدواء الذي يشفيه من أمراضه. وصدق الله العظيم (ومن لم يجعل الله له نور فماله من نور) جاء في أحد التقارير عن العالم الإسلامي:

(ذكر تقرير جديد إن مستوى دخل الفرد في العالم العربي انخفض إلى أقل من المستويات التي كان عليها قبل عشرين عاما في حين استمر عدد السكان في الزيادة.

وبعزي التقرير أسباب الإخفاق العربي إلى الأنظمة التعليمية المتجمدة واقتصادياتها المنغلقة وتغلغل الفساد في جذور المجتمعات العربية فضلا عن الانفجار السكاني)²⁷

واختلاس أموال الدولة وتعاطي الرشوة يعد أبرز أنواع الفساد الذي تعاني منه المجتمعات المسلمة. ومن يستطيع اختلاس أموال الدولة وهي محصنة أشد التحصين؟ إنهم هؤلاء المسؤولون الكبار الذين عينتهم الدولة العلمانية في المناصب الحساسة ليس بناء على تدينهم وتقربهم من الله بالعمل الصالح، ولكن بناء على ولائهم للدولة واتجاهاتها ورضاهم عن السياسات الجاهلية التي تسنها الدولة العلمانية.

ففي دولة البعث العربي وقبل هلاك رئيسها حافظ الأسد، بدئت الدولة التحقيق في ملفات الفساد الإداري والمالي في محاولة يائسة وفاشلة لوقف نزيف اختلاس أموال الدولة ووقف انتشار الرشوة و المحسوبية. وجاء في تقرير " الحكومة السورية تواصل التحقيق في الفساد الاداري" أن سرقة الأموال العامة تكلف الدولة 50 ألف دولار يوميا.²⁸

²⁷ عن تقرير التنافسية في العالم العربي، من موقع BBC. Arabic.com

²⁸ مرجع سابق.

لا حول ولا قوة إلا بالله. خمسون ألف دولار يوميا فكم يمكن أن تكون حجم الأموال التي تسرق سنويا مع ملاحظة ينبغي أن تكون في أذهاننا وهي: أن هذه الأرقام التي يعلن عن اختلاسها إنما أقل بكثير من الأموال التي تسرق ويتستر عليها.

و في تقرير عن الفساد الذي نشرته منظمة "الشفافية الدولية" عن انتشار الفساد الإداري والمالي في العالم، جاءت باكستان واندونيسيا كواحدة من أعلى الدول التي ينتشر فيها الفساد.²⁹

وذكرت بعض التقارير مثل تقرير هيئة النيابة الإدارية بمصر عن تفشي الفساد في أجهزة الفساد المصرية. حيث أشار التقرير إلى أن قضايا الفساد بالحكومة بلغ 73 ألف قضية بواقع قضية فساد كل دقيقة ونصف، كما كشف التقرير أن العام 2003 شهد زيادة في معدل قضايا الفساد بأجهزة الحكومة بلغت 10 آلاف قضية عن العام السابق.

وذكر التقرير أن قضايا الفساد شملت عددا من كبار المسؤولين السابقين ونواب كبار في البرلمان ورجال الأعمال ونواب الفيوم (منطقة بمصر) المتهمين بالاستيلاء على أرض مملوكة للدولة قيمتها 164 مليون جنيه تحت ستار الحصانة وباستغلال شبكة العلاقات المتشعبة في كل دوائر الإدارة تقريبا³⁰

هذا الواقع الذي يعيشه الناس في العالم الإسلامي ليس أمرا طارئاً أو جديدا فقد عانت الأمة ويلات انحرافها عن أو عدم استقامتها على منهج الله. ذقت الأمة ذلك في الهزائم العسكرية تارة و تسلط الأعداء عليها تارة أخرى أو في انتشار الفقر والأمراض وذهاب الأمن وانتشار الخوف وشتى صنوف البلاء عموما.

وكيف يبقى الخير وينتشر الرخاء ويبرز خلق الأمانة وقد تولى شرار الأمة مقاليد السلطة والحكم؟

وكيف يدرك الناس الخير والعمل الصالح ويهدون إليه وقد كملت أفواه الآمرين بالمعروف والناهون عن المنكر؟

وكيف يتعامل الناس بالرحمة وتنتشر بينهم المودة إذا كان أمنهم يسرق ومستقبلهم يُدمر

تحت مسميات التقدم والتنمية والحدثة؟

إن الفساد الإداري إنما مصدره و منبعه الفساد السياسي وهذا الأخير الثمرة المرة لاتباع الهوي والصدوف عن شرع الله.

ثم إن هناك جانبا آخر يستدعي أن يتجمع أهل الباطل في الدولة العلمانية صفا واحدا ضد جموع الأمة. إن الدولة العلمانية تقوم على مبدأ أساسي وتمضي عليه في سياستها المختلفة ألا وهو تغيير

²⁹ محمود عبد الفضيل، الفساد وتدابيرته في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 243 ، 1999

³⁰ جريدة الوطن العمانية، العدد 7471، 7 ذي القعدة، 1424، ص 9

المجتمعات الإسلامية على أسس غريبة حديثة انحلالية ظنا من العلمانيين وأمثالهم أن هذا هو سبيل التقدم والرخاء. ولذلك تعين الدولة في المناصب العليا الذين يمضون بالمجتمع على ما تهوى به الدولة ومن خلفها القوى العالمية المتربصة بالإسلام وأهله. وهؤلاء العلمانيين من الوزراء ينفذون ما تريده قيادات الدولة وهم بما يصنعون يدمرون المجتمع ويخلقون الاضطراب والفوضى في أركانه وفي فضائه النفسي والأخلاقي.

ولأنهم يسنون السياسات الفاسدة والمفسدة لأخلاق الأمة، ولأنهم، أي وزراء الدولة العلمانية، قد رُكبت فيهم أخلاق الأنانية والجشع والحقد نتيجة تبني الفكر الحدائي الغربي، فإنهم بمضيقهم في سياسات الخراب والفساد تحت مسميات التحديث والتطوير، تزداد نفوسهم حقدا وأنانية على الأمة و تزداد الفجوة بين هموم أفراد الأمة واحتياجاتهم وبين المسؤولين في الدولة العلمانية وسياستهم. وبالتالي ما الذي يمنع اختلاس الأموال العامة طالما أن نفوسهم مملوءة حقدا وكراهية على أفراد الأمة؟ ولماذا لا تختلس الأموال وأخلاق المسؤولين هي أخلاق الانحلال و العبيثية؟

وصدق رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام. يروي الطبراني في الأوسط من طريق سعيد بن جبير عن أبي هريرة مرفوعا " لا تقوم الساعة حتى يظهر الفحش والبخل ويخون الأمين ويؤتمن الخائن وتهلك الوعول وتظهر التحوت. قالوا يا رسول الله: وما التحوت والوعول؟ قال الوعول : وجوه الناس وأشرفهم، و التحوت الذين تحت أقدام الناس ليس يعلم بهم"³¹

ويقول عليه الصلاة والسلام عندما سأله السيدة زينب بنت جحش رضي الله عنها: قلت أنهلك وفيها الصالحون؟ قال: " نعم. إذا كثر الخبث"³² والخبث كما فسره الجمهور هو الفسوق والفجور.

سابعاً: مقاومة الشعوب الإسلامية للغزو العلماني الحدائي الذي تتناه الدولة في العالم الإسلامي.

لقد انتفضت الشعوب الإسلامية علي واقعها المرير الذي خلقتة الدولة العلمانية وحاولت أن توقف العبث بقيم الأمة ودينها وثرواتها. هذا العبث الذي يسلم الأمة إلى أعدائها من اليهود والنصارى و الملاحدة في الشرق والغرب. هذا العبث الذي جعل حكام العالم الإسلامي يسعون بكل مذلة ومهانة ودون خجل من الله ومن الأمة إلى أبواب واشنطن وروسيا وأوروبا يلتمسون رضاها ويستلمون طلباتها التي يراد لها أن تُنفذ في العالم الإسلامي. هذه الطلبات التي يراد منها أن تلغي

المجتمع الإسلامي ومنظومة القيم الإسلامية لتتحول مجتمعاتنا وقيمنا إلى قيم الحداثة ومجتمعات العلمنة على النمذج الغربي. وليس الهدف الأكبر هو تحقيق التقدم الاقتصادي أو الاجتماعي، إنما الهدف الأسمى الذين يسعون إليه هو نشر الخراب والفوضى والفقر في مجتمعاتنا عبر تقليدينا لهم.

طرحوا بضاعتهم في المجتمعات الإسلامية التي تسمى الديمقراطية، قمة الكفر والانحراف عن شريعة الله، فهل ارتقت الشعوب الإسلامية اقتصاديا أو اجتماعيا؟ وتقدم مصر الأربعينات أفضل نموذج لذلك فهل مصر أصبحت من الدول لمتقدمة؟ واعتمد العراق على النموذج السوفيتي في التصنيع فهل تقدم العراق؟ إنه عث بمقدرات الأمة.
هذا العث الذي يريد أن يحول أفراد الأمة الإسلامية إلى مجرد عبد يعملون لتحقيق أهداف الدول الصليبية والملحدة وخدمة أهداف الدولة اليهودية اللعينة.

لكن الأمة الإسلامية وقفت وراء دعوة المدعاة المخلصين الذين بينوا حكم الله في الأوضاع المتردية وضرورة تغييرها وإصلاحها وفق منهج الله إن أرادت الأمة مرضاة الله والتمكين في الأرض. هذا الإصلاح الذي لا يدعوا إلى منهاج أوروبا أو السير في طريقها كما قال طه حسين، ولكن بناء على منهاج راسخ يباركه رب العالمين وهو سبحانه الذي ينبت ثماره لمن استقام عليه وثبت وصبر.

(وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم يعبدونني لا يشركون بي شيئا)

أدركت شعوب الأمة ووعت أن الإسلام هو طريقها وهو الذي سيوقف تدهورها ويهديها بعد طول تيه وبنير الدرب بعد الظلمات إلا أن ذلك مما لا يرضي الدولة العلمانية وأسيادها في الغرب الصليبي والملحد ونبتهم المتعفنة: الدولة اليهودية. نعم إن ذلك مما يقلق هؤلاء الحاقدين المتربصين بالأمة المصريين على قتلها والقضاء عليها حتى لا يعود الإسلام حاكما يطهر الأرض من أرجاس الوثنيات التي أوجدتها حضارة الجنس والجريمة والشهوات.

لذا كان لا بد من القضاء على أي دعوة تريد تغيير الأوضاع وإصلاحها وفق منهاج الله. نعم لا بد من القضاء عليها حتى تستقر أوضاع الدول الغربية وتستمر هيمنتها على العالم الإسلامي.

وفعلا حدثت المجازر ضد الدعوة والدعاة وضد الذين التزموا بمنهج الله سبحانه وتعالى.

قامت الدولة العلمانية بهذه المجازر بكل وحشية وقسوة ودون خوف من الباري وانتقامه الذي لا يُرد عن القوم المجرمين. كرروا قصة أصحاب الأخدود التي ورد ذكرها في القرآن الكريم ولكن بشكل

وأساليب مختلفة ولكن الهدف واحد: القضاء على دعوة التوحيد والموحدين حتى لا تعلق راية التوحيد بدلا من راية الطواغيت. يقول ابن كثير رحمه الله في تفسير قوله تعالى (قتل أصحاب الأخدود) " أي لعن أصحاب الأخدود وجمعه أخاديد وهي الحفر، وهذا خبر عن قوم من الكفار عمدوا على من عندهم من المؤمنين بالله عز وجل ، فقهرتهم ، أرادوهم أن يرجعوا عن دينهم، فأبوا عليهم فحفروا لهم في الأرض أخدودا وأججوا فيه نارا وأعدوا لها وقودا يسعرونها به ، ثم أرادوهم فلم يقبلوا منهم فقتلهم فيها"³³ ففي خمسينيات و ستينيات القرن المنصرم، قتل في مصر الدعوة إلى الله رب العالمين وُج في السجون آلاف الشباب الملتزم ووضعو تحت أشد أنواع التعذيب والإرهاب.

وفي سوريا قام وفي عام 1981 وبمساعدة الدولة السوفيتية الملحدة قام النظام البعثي بأقصى أنواع التصفيات ضد أبناء الحركة الإسلامية ودعاتها طالبت النساء بالاعتداء على أعراضهن وقتلهن في السجون. و بلغت حصيلة القتلى 100 ألف شهيد من خيرة من أنجبت النساء في سوريا. وقال زعيم البعث الهالك مستهزئا: أرادوا الشهادة في سبيل الله فأعطيناها إياها.

وفي تونس وفي أواسط ثمانينات القرن العشرين حدثت تصفيات هائلة وبأبشع الأساليب للملتزمين بمنهج الله الذين وقفوا ضد سياسات علمنة المجتمع المسلم الذي تتبناه الدولة التونسية والتي تهدف إلى تحويله إلى بؤرة للفساد الأخلاقي والاجتماعي.

هذه الأساليب المرعبة في إرهاب المدعاة والملتزمين بمنهج الله والغيورين على الأمة لم تتوقف منذ أن قامت الدولة العلمانية بعد تفكيك الخلافة العثمانية وتدميرها والتي تتكرر في شتى أرجاء العالم الإسلامي كلما قامت دعوة مخلصه تدعو إلى التغيير والإصلاح الشامل إن على المستوى الفردي أو على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو رد الحاكمية إلى الله سبحانه وتعالى، أقول هذه الأحداث لتؤكد أن الدولة العلمانية في العالم الإسلامي قد أوجدت بدعم الدول المستكبرة أو الجاهلية العالمية لهدف واحد هو: قهر الشعوب الإسلامية وإذلالها وبالتالي صرفها عن دينها الذي به نجاتها وعزها.

ثامنا: الدولة العلمانية: دولة الظلم والظالمين.

يقول الله تعالى في الحديث القدسي " يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا"³⁴. هذا الحديث العظيم قال عنه الإمام أحمد بن حنبل " هو أشرف حديث لأهل الشام." ومن يقرأ التاريخ الإسلامي في عهد الخلافة الراشدة

³³ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 4، ص 447
³⁴ أخرجه مسلم

يجد بكل وضوح كيف أثر هذا الحديث في نفوس أصحاب قائدنا وقدوتنا محمد صلى الله عليه وسلم وانعكس بالتالي على إقامة الأمة على العدل وتحنب ظلم العباد الذي هو، أي الظلم، منشأ كل فساد . كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى واليه أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما:

" إذا حضر أمران أحدهما لله والآخر للدنيا فأثر نصيبك من الله، فان الدنيا تنفد والآخرة تبقى، وأخف الفساق، واجعلهم يدا يدا ورجلا رجلا، عد مريض المسلمين، واحضر جنازتهم، وافتح بابك، وباشر امورهم بنفسك، فإنما أنت رجل منهم غير أن الله جعلك أثقلهم حملا. وقد بلغني أنه نشأ لك ولأهل بيتك هيئة في لباسك ومطعمك، ومركبك ليس للمسلمين مثلها. فإياك يا عبد الله أن تكون بمنزلة البهيمة مرت بواد خصب فلم يكن لها هم إلا السمن، وإنما حتفها في السمن. واعلم أن العامل إذا زاغ زاغت رعيته، وأشقى الناس من شقيت به رعيته"³⁵.

و أوصى علي ابن أبي طالب رضي الله عنه عهدا لبعض أصحابه على بلد فيه:

"أما بعد فلا يطولن احتجاجك على رعيتك، فإن احتجاج الولاة من الرعية شعبة من الضيق وقلة علم من الأمور والاحتجاج يقطع عنهم علم ما احتجوا دونه فيصغر عندهم الكبير ويعظم الصغير ويقبح الحسن ويحسن القبيح ويشاب الحق بالباطل وإنما الوالي بشر لا يعرف ما توارى عنه الناس به من الأمور"³⁶

هذه النصوص تظهر بجلاء حرص الصحابة الكرام رضوان الله عليهم على حفظ الأمة المسلمة من الفتن وضياع العدل وانتشار الظلم وذلك من خلال توصيتهم للولاة بإقامة أمر الله وشرعه في المجتمع وعدم التفريط بشيء من أوامر الله رب العالمين. وهي كذلك تبين بوضوح أن إقامة المجتمع الذي يسود فيه العدل وينتشر فيه الأمن ويسوده الاستقرار والتماسك الاجتماعي والمجتمع الذي يسود على غيره من الأمم لن يكون بغير الإيمان بالله والعمل الصالح. إن هذا السلوك من عمر وعلي رضي الله عنهما إنما هو التطبيق العملي لقول الله تعالى الذي يقرؤونه ويتدبرونه ويعملون به: (والعصر أن الإنسان لفي خسر، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر)

³⁵ محمد يوسف الكاندهلوي، حياة الصحابة، دار القلم، بيروت، ج 2، ص 113

³⁶ مرجع سابق، ص 117

والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه ليكون مقدمة لما يلي من النقاش: ماذا يمكن أن يكون حال الأمة لو تخرى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أو من قبله الصديق أبو بكر أو عثمان أو علي بن أبي طالب (وحاشاهم عن ذلك) عن أي توجيه أو أمر من أوامر الإسلام؟ ماذا كان يمكن أن يكون حال الأمة الإسلامية آنذاك؟ وماذا يمكن أن يكون حال الأمة الإسلامية لو أن أحداً من الخلفاء الراشدين كيف أمر الأمة الإسلامية لتكون ملكاً له ولأبنائه (وحاشاهم رضي الله عنهم أجمعين)؟ هل كان يمكن للأمة أن تنتصر في ميادين الجهاد في سبيل الله تعالى؟

هل كان يمكن أن يقام العدل وينتشر الأمن في المجتمع والصلاح بين الناس؟

هل كان يمكن أن تهزم الإمبراطوريات الوثنية الظالمة والقوى العسكرية الكبرى في تلك الفترة على يد المجاهدين في سبيل الله وبالتالي ينتشر الإسلام في الأرض ومعه السلام؟

إنها الطاعة لله وللرسول عليه أفضل الصلاة والسلام. حتى أن عمر رضي الله عنه يصف نفسه عند رسول الله فيقول: "وكنيت عبده وخادمه وكان كما قال الله تعالى (بالمؤمنين رؤوف رحيم) فكنت بين يديه كالسيف المسلول إلا أن يغمدني أو ينهاني عن أمر"³⁷ ولكن هذا الوضع العظيم الذي ذكرنا جزءاً منه قد اختلف اختلافاً بيناً وتولى زمام القيادة في الأمة أفراد فقدوا معنى الحياة والهدف الأكبر الذي خلّقوا من أجله. وبالتالي أصبحت قيادة الأمة ليس نحو تعبيد الناس لخالقهم ومن أوجدتهم من عدم وإنما نحو تأكيد وتثبيت حكم فرد يقود الأمة بأفكاره وشهواته ومن أجل أفكاره وهواه وشهواته. وهنا نشأ الظلم و تجذر وتشعب.

ولذلك تُبنى السياسات بمختلف أشكالها لتلك الغاية وذلك الهدف ألا وهو البقاء في الحكم.

وهذا الهدف الوضع يبرز أموراً ويغيّب أموراً أخرى وكلها مما يفسد واقع الأمة ويبث فيها الأمراض الاجتماعية والهزات السياسية والكوارث الاقتصادية. هذا على المستوى الداخلي أما على المستوى الخارجي فقد جعلت سياسات الاستفراد بالحكم الأمة مكشوفة لأعدائها لا تستطيع الدولة العلمانية دفع شرورهم ولا رد أو رفض مطالبهم وهنا أقصد اليهود والنصارى.

والعدل أول الأمور التي غابت عند قيام الدولة العلمانية. ولا يمكن لأي مجتمع أن ينال الاستقرار وقد غاب منه عنصر العدل.

فسياسات الاستفراد بالحكم تستلزم أن يبعد المخالفون للدولة العلمانية وقياداتها وسياساتها. وهذا الإقصاء يتخذ أشكالاً شتى

وأقساها يتمثل في التصفيات الجسدية أو السجن لسنوات عديدة يعذب فيها المخالف أشد أنواع التعذيب. وإذن من يبقى المقرب من السلطة؟ أنهم أصحاب النفاق الذين لا يهون عن منكر ولا يأمرؤن بمعروف والذين يرسمون سياسات المنكر الذي نهى الله عنها ويخططون له ويضيقون على المعروف ويحجبونه عن الأمة. إنهم وزراء السوء و مسئولو السوء. هؤلاء كما أثبت الحوادث في القديم والحديث هم من يتدثون في الظلم بسن قوانين الظلم والفسوق ورسم السياسات التي تفيدهم وتعينهم على بقائهم في مناصبهم دون مراعاة لما فيه صلاح المسلمين. ولذلك ازدادت الفوارق بين الطبقة المقربة من السلطان وذوي الجاه وبين عامة الأمة فازدادت الأحقاد والكرهية ضد الطبقات الحاكمة.

وهذه الفئات المشرعة للقوانين والمنفذة للسياسات يغلب عليها الطابع العلماني والنزعة المادية في أخلاقها وطباعتها فلا تقيم وزناً لإقامة مبدأ "العدالة الاجتماعية" بين أفراد الأمة كلاً ولا تسعى بأي وسيلة لنشر وإقامة العدالة لأن ذلك يتطلب جهداً كبيراً ومعرفة دقيقة بأحوال الناس وهذا لا يكون لأن وزراء الدولة العلمانية بعيدون كل البعد عن مخالطة عامة أفراد الأمة إما لدواعي أمنية (أي خوفاً على حياتهم) وإما بسبب خلق الاستكبار وإما بسبب عدم اهتمامهم بأحوال عامة الأمة.

ومما ضاعف من انتشار الظلم اتخاذ الغرب بشقيه الملحد والصليبي نموذجاً يقتدى به في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي سياسات التغيير بصفة عامة وكان نجاح الأمة وقوتها وسؤددها لمن يكون إلا إذا حذينا حذو الغرب. فعلى سبيل المثال. أباح الغرب الصليبي الربا وجعله من أساسيات اقتصاده الرأسمالي. ثم وجد في أمة محمد (عليه الصلاة والسلام) من يستبج أوامر القرآن الكريم فيجعل الربا من أساسيات الاقتصاد. وعلى أثر ذلك نشأت طبقات مفرطة في الغنى نتيجة تعاملها بالربا مع أفراد أمة محمد (عليه الصلاة والسلام). طبقة لا تعرف لله حقوقاً ولا حقوقاً للفقراء والمحتاجين، طبقة جعلت جُلَّ همها تكديس الأموال ومضاعفته بوسائل شتى دون أي اهتمام أكانت حلالاً أم حراماً.

وإذن من يكون للفقراء والمحتاجين والمساكين والأرامل والأيتام؟ كيف يمكن أن يُكفَ فساد الأخلاق والتنافس للحصول على المال بأي الوسائل كانت بين الطبقات المسحوقة في المجتمع؟ الجواب أن تنامي الطبقات الغنية الظالمة الممتنعة عن أداء حقوق الله وتنامي الفئات والطبقات المحتاجة من جهة أخرى التي أعياها التضخم المالي والبطالة والفراغ قد أدى إلى انتشار فساد أعظم، وما ظاهرة انتشار

المخدرات وتعاطيها وبيعها في بعض المجتمعات الإسلامية حتى أصبحت من أعظم أنواع التجارة الخفية³⁸ وكذلك بروز تجارة الأجساد بين فتيات الأمة الإسلامية إلا دليلا على عمق التفكك في كثير من المجتمعات الإسلامية ودليلا بينا على مدى تحلل الروابط الاجتماعية وفقدان الأمل في حياة كريمة ومؤشرا واضحا على مدى الإحباط الذي أصاب النفوس بسبب ضيق سُبُل الرزق الكريم.

أيًا تُرى لو فرضت الدولة في العالم الإسلامي أمر الزكاة بالوسائل المختلفة ورعبت في دفع الصدقات، هل كان يمكن أن تتعاضم أمر المشكلات الاجتماعية والأخلاقية التي تعاني منها الدولة في العالم الإسلامي وتتكدب الملايين من الدراهم على مكافحتها وصد شرورها؟ هنا يمكن أن نُدرك فقه وإيمان ذو النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه. فعندما حلت أزمة المجاعة بالمجتمع المسلم في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لم تؤد هذه الأزمة إلى انتشار الفوضى الاجتماعية وذهاب أمر المجتمع.

كلًا لقد كان يتولى أمره أناس يخافون الله ويعملون بما أمر وبما نهى لأن فيه الخير والفلاح في الدنيا وفي الآخرة.

لقد تولى أمر ذلك المجتمع أناس كانوا يدركون أن أي انحراف عن منهج الله سيؤدي بهم إلى خيبة وخسارة فوق ما ينتظرهم من العذاب في الآخرة.

لقد تولى أمر ذلك المجتمع أناس عظم حبهم لله ولرسوله وإخلاصهم لله ولرسوله فكانت هذه الخصائص هي السياج المتين والدرع المنيع ضد عواصف الفتن وضد بروز الفساد والمفسدين.

فعندما جاء التجار ليشتروا بضاعة عثمان بن عفان رضي الله عنه القادمة من الشام وزادوا له في السعر وهو يرفض وهو يقول لهم في كلمات رائعة تبين عمق الإيمان بالله وشدة الارتباط بالآخرة وسمو الخلق وكرم النفس " هناك من زادني " حتى يئسوا منه وقالوا له نحن تجار المدينة ولا نعلم أن هنالك من يمكن أن يزيد قال لهم " زادوني بكل درهم عشرة هل عندكم زيادة؟ قالوا: لا. قال : فأشهدكم معشر التجار أنها صدقة على فقراء المدينة" وواضح أن عثمان بن عفان كان يقصد أن جزاء الحسنه بعشرة أمثالها عند الله. هنالك عدة ملاحظات نستفيدها من القصة:

أولا نلاحظ أن القحط الذي وقع كان في زمن ولاية أبو بكر رضي الله عنه والذي ساهم في دفع هذا الهول (أي القحط) الذي يضعض خلق الرجال ويسلمهم إلى الذل أحيانا وإلى الهوان أحيانا أخرى، أقول كان الذي دفع عاديات الطبيعة، بقدر من الله سبحانه وتعالى، هو أحد

³⁸ بلغت تجارة المخدرات في بعض دول المغرب العربي ما يقارب مليار دولار. وفي بعض دول آسيا الإسلامية، تعتبر تجارة المخدرات من الأمور الأساسية التي لا تستطيع الدولة مكافحتها.

أثرياء المدينة الذين امتلأت قلوبهم خوفا من الله رب العالمين وطمعا في رحمته.

لو أهملت الدولة الإسلامية أمر الفرائض والدعوة إليها وتذكير أبناء الأمة بها، هل كان يمكن أن ينبري ذو النورين رضي الله عنه لمثل هذه الأعمال الجليلة ناهيك عن أنه أحد أصحاب النبي عليه والسلام؟ هذا أولا.

ثانياً: أن نتصور ما كان يمكن أن يظهر من اضطراب في أمر الأمة لو تخلى القادرون عن الفرائض والنوافل التي أمر بها رب العالمين. ولكن:

إنها روعة التكافل بين الغني والفقير
إنها روعة التلاحم بين الحاكم والمحكوم.
إنها روعة التكافل والتآزر بين كافة طبقات وفئات المجتمع الإسلامي التي بنى أسسها الله رب العالمين.

ثم إن تتبع سنن الغرب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يوقع العالم الإسلامي في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل جعله يدخل في كثير من أنواع الإنفاق دون أن يعود على أفراد الأمة بأي نفع ولا فائدة بل أورثها المديونية الربوية وحرمان قطاعات واسعة من الشعوب الإسلامية من الاستفادة من ثرواتها التي أنعم الله بها عليها. بل وأوقعها في ذل وهوان وتبعية رهيبة ستحتاج إلى سنوات طوال للتخلص من هذه التبعية (إلا أن يَمُنَّ الله عليها برحمته) بل وأدى إلى إفقار و تدمير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية (وهو ما سنناقشه بتوسع في الصفحات القادمة) التي تقدم للإنسان المسلم.

والمثال البارز على ذلك شراء الأسلحة من الدول الغربية بتكاليف باهظة فقد بلغ الإنفاق الدفاعي عام 1999-حسب تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن في منطقة الشرق الأوسط³⁹ 60 مليار دولار⁴⁰

فكيف أدى هذا السلوك إلى توليد الظلم الواسع للشعوب الإسلامية، ظلما بمعناه الواسع وأشكاله المختلفة؟
أولا: على المستوى الاقتصادي.

أدت صفقات التسليح بين العالم الإسلامي والعالم الغربي إلى إجهاض وتعطيل الصناعات العسكرية في العالم الإسلامي وهو ما يعتبر أحد الأسباب الرئيسة للبطالة بين الشباب المسلم في العالم الإسلامي.

³⁹ هذا التقرير الذي اقتبست منه هذه المعلومة ينقل كلمة الشرق الأوسط دون أي تعليق عليها. والأصل أنه شرق إسلامي له هوية معينة ممتدة من دين الله الخالد. ولكن ديار الكفر العالمي بريطانيا وفرنسا هم الذين أوجدوا هذه التسمية حتى يتسنى لدولة المغضوب عليهم اليهود البقاء في هذا الرقعة الجغرافية الإسلامية.

⁴⁰ المؤتمر القومي العربي، حال الأمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 320

ناهيك عن أن شراء الأسلحة من الدول الغربية الحاقدة على العالم الإسلامي قد أدى إلى نقل رؤوس الأموال في العالم الإسلامي إلى الغرب وهو ما يعني تشغيل مصانعه وتقوية اقتصاده ودعم بطشه ونفوذه وزيادة قوته وشروره.

وفي المقابل كان الخاسر هو العالم الإسلامي. وربُّ محمد لو أن جزأ يسيرا من هذه الأموال قد أنفق في بناء الصناعات المدنية والعسكرية لتحسنت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي ولما وقف أبناء الإسلام أمام سفارات الدول الصليبية والملحدة ينتظرون تأشيرات السفر للخارج تراودهم أحلام الحياة الكريمة والعيش الطيب والأمن والاستقرار النفسي والاجتماعي التي طالما افتقدوها في مجتمعاتهم.

كم من الأسر الإسلامية كانت ستنشأ، كم من منافذ الفساد وسبله كانت ستوصد (وكثير من سبل وصور الفساد في العالم الإسلامي ما أوجدها إلا الفراغ والفقر والحاجة والبطالة⁴¹ بين قطاعات واسعة من الشعوب الإسلامية) كم من المصانع التي تستقطب الأيدي العاملة كانت ستقام، كم من المعاهد والمؤسسات العلمية كانت ستتطور ويتحسن أداؤها، كم من الكوادر العلمية الذكية كانت ستبقى وتتخلى عن فكرة الهجرة إلى الغرب (لينتفع بهذه الطاقات وبمواهبها) كيف كان يمكن أن يتطور النظام الاقتصادي في العالم الإسلامي ويتخلى عن وصاية صندوق النقد الدولي عليه وتنفيذ الدولة لشروطه الظالمة ومطالبه المهلكة، أقول كم وكم من المنافع كانت ستتحصل للأمة الإسلامية لو أنها صنّعت السلاح بنفسها واستغنت عن الغرب الظالم ناهيك عن أن كبرى شركات السلاح في الغرب إنما هي ملك لليهود المغضوب عليهم أشد الناس عداء للإسلام والمسلمين وأسوأ الخلق سلوكا وأخلاقا.

ولكن يا حسرة على العالم الإسلامي. يكفي أن نقول ونؤكد أن تخلفا اجتماعيا واقتصاديا قد استفحل في العالم الإسلامي وكان أحد أسبابه الرئيسية ضخ أموال العالم الإسلامي في مصانع السلاح الغربية لتنتفع وتساهم في ثراء الغرب و زيادة تقدمه ورخائه وتخلف العالم الإسلامي وزيادة جهله و ذله.

على المستوى السياسي.

⁴¹ قدرت منظمة العمل العربية عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي عام 2000 بحوالي 14 مليون عاطل عن العمل. ونلاحظ أن منظمة العمل العربي تتحدث فقط عن العالم العربي ولا تذكر أعداد العاطلين عن العمل في الدول الإسلامية مثل باكستان وإندونيسيا وماليزيا وكذلك الدول الإسلامية في إفريقيا. فلو تم ذكر أعداد العاطلين عن العمل في هذه الدول لوجدنا أن أعداد العاطلين عن العمل في هذه الدول الإسلامية مجتمعة ما يفوق 60 مليون عاطل عن العمل.

كيف أدى الاعتماد على الغرب في تسليح الجيوش العربية إلى ظلم واسع للشعوب الإسلامية؟ عدم مراعاة الشعوب الإسلامية وهضم حقوقها وزيادة اضطهادها مثل أحد النتائج الرئيسة للاعتماد على الغرب في مجال تسليح الجيوش العربية والإسلامية. ذلك أن الأسلحة الغربية التي تُباع للمسلمين إنما هي موجهة لصدور المسلمين وليس لأعدائهم من اليهود والصليبيين و الملاحدة. وبالتالي تساهم أسلحة الغرب في قمع حركات الإصلاح الإسلامي و زيادة الإرهاب في داخل المجتمع مما يؤدي إلى تفككه وضياع أمنه بخلاف أداء الدور الكبير الذي رسمته وحددت معالمه دوائر الإحتلال هذا الدور المتمثل في بقاء الأقطار الإسلامية في حالة تفكك وتشتت وتضييع جهود الوحدة السياسية التي ستكسب العالم الإسلامي قوة وهيبة إذا ما قامت على أساس الإسلام.

فالتطائرات الروسية هي التي قتلت المسلمين في حماه في سوريا والأسلحة الفرنسية هي التي قتلت أبناء الإسلام في الجزائر الذين فازوا في الانتخابات عام 93 ووصلوا عن طريقها إلى الحكم والأسلحة الأمريكية و الروسية هي التي قتلت المسلمين الأكراد في حلبشة وفي العراق عموماً.

وعموماً لم يزد شراء الأسلحة من الغرب الدولة العلمانية إلا:

- بطشاً وإرهاباً ضد شعوبها وضعفاً وهواناً وانصياعاً أمام الغرب⁴².
- وعداء وحقدًا بين أقطار العالم الإسلامي وتلويحاً باستخدام السلاح أحياناً كما كان في الحالة بين مصر والسودان حول "حلايب" أو بالاجتياح المباشر كما حدث من حزب البعث (سابقاً) في العراق ضد الكويت.

والشعوب هم ضحية السياسات الجاهلية للدولة العلمانية في العالم الإسلامي. وهذا يجعلنا ندلف للحديث عن الأزمة الاجتماعية التي يعاني منها العالم الإسلامي.

الأزمة الاجتماعية.

غياب الإسلام عن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي غياب الإصلاح والبناء على أسس ربانية قد أفضى إلى وجود الأزمات والابتلاءات التي أصابت الأمة بالشلل في جسدها الاجتماعي والاقتصادي والنفسي بل وضاع منها الاستقلال وفقدت الأمن وذهب منها الأمل بالحياة الطيبة والكرامة. أزمات وابتلاءات ما أوجدها إلا سياسات حرّمت ما أحله الله وأحلت ما حرّمه الله فأدخلت الأمة في متاهات و ضلالات أزاحت الحق وأحلت محله الباطل وعطلت الإصلاح

⁴² على الرغم من السنوات الطويلة التي قضتها الدولة العلمانية في شراء الأسلحة والتضحية بالتالي بمستقبل الشعوب الإسلامية الاقتصادي والاجتماعي إلا أن أنها (أي الدولة العلمانية) لم تقا تل في يوم من الأيام الدولة اليهودية أو الأمريكان أو الروس أو غيرهم من القوى الغربية.

ودعمت الفساد وحجبت الهدى وعممت الغيّ ودعت إليه ومن الآثار الباطلة لمثل هذه السياسات:

- أثر السياسات الاجتماعية اللادينية في الأمة الإسلامية.
- أ. مؤشرات الفقر والحرمان والظلم:
- يعاني 65 مليون من أبناء المسلمين البالغين من الأمية.
 - 45 مليوناً محرومين من الوصول إلى مياه آمنة.
 - 29 مليوناً محرومين من الحصول على خدمات صحية.
 - 50 مليوناً من أبناء المسلمين يتنفسون هواءً ملوثاً⁴³

ب. في مجال الأسرة المسلمة.

تدهور أوضاع الأسرة المسلمة وتفاقم المشكلات داخلها وازدياد انفصال الوالدين عن بعضهما هي الشهادة البارزة على فداحة الظلم الذي يعاني منه المجتمع المسلم وهي الدليل الذي لا يعلو عليه أي دليل آخر على السياسات المتصدعة والفاشلة للدولة اللادينية في العالم الإسلامي.

ففشلت السياسات الجاهلية لم يقتصر فقط على المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصناعية، وإنما امتد إلى أهم قطاعات المجتمع ألا وهي الأسرة التي يضيع بضياعها ويضعف بضعفها واقع الأمة و مستقبلها. فما هي دلائل الوهن الذي أصاب الأسرة المسلمة؟

ارتفاع نسبة الطلاق في معظم الأقطار العربية من 1% إلى 4% وهذه أحد النتائج الرئيسية، كما يؤكد علماء الاجتماع العرب، لعمليات التغير الاجتماعي الذي شهده العالمين العربي والإسلامي والتي كانت، أي عمليات التغير، منسلخة تماماً عن الضوابط الربانية ومشدودة إلى قواعد وخطط مادية كانت ولا زالت تسعى إلى تحقيق أهداف مادية بحتة مثل توفير الخدمات الصحية ورفع دخول الأسر المسلمة وكأنها الحلول للمشكلات التي تواجهها.

صاحبت عمليات التحديث المادية في طبيعتها وفي أهدافها ظهور نمط الأسرة النووية (التي تتكون من الزوجين والأبناء) والتي فاقمت حدة التفكك الأسري ورسخت قيم الأنانية والفردية.

وكما يؤكد أحد الباحثين العرب فإن الفقر وموت الأب وغياب الولي المعيل للأسرة يعتبر من الأسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة البغاء في أقطار العالم الإسلامي⁴⁴.

ونحن نضيف السبب الأكبر والجوهري ألا وهو تغييب الإسلام عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية وإحلال القوانين الوضعية الجاهلية التي

⁴³ المؤتمر القومي العربي، حال الأمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 374

⁴⁴ علي الحوات، الجرائم الجنسية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1997

آمن بها اللادينيون في العالم الإسلامي التي شكّلت القواعد الأساسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية⁴⁵.

ومن الجرائم الجنسية التي انتشرت في العالم الإسلامي:

- لوط الأولاد.
 - جرائم القوادة.
 - الاغتصاب.
 - جماع المحارم.
 - جرائم الفسق والفجور والخلاعة.⁴⁶
- وتوصلت بعض الأبحاث العربية عن انتشار ظواهر خطيرة بين شباب العالم الإسلامي مهددةً وجوده وأخلاقه ودينه. ومن هذه الظواهر:
- انتشار ظاهرة التدخين. وقد وجد البحث أن الوالدين ووسائل الإعلام والكتب والمجلات هي مصادر المعلومات الأساسية عن التدخين. بعبارة أخرى، أن الوالدين (من خلال تعاطيها لعادة التدخين) ووسائل الإعلام (بانحرافاتها المختلفة) قد دفعا الشباب للإقبال على عادة التدخين.⁴⁷
 - وجود ارتفاع نسبي لتجربة تعاطي البيرة بين تلاميذ المدارس العربية إذ أن نسبة تتراوح بين (7% و 20%) من التلاميذ أقدموا على التعاطي ولو لمرة واحدة مع العلم بأن ثلث هذه النسبة استمر في التعاطي لهذه المواد.⁴⁸
 - ووجدت دراسة أخرى ارتفاع نسبة الجريمة بين الفئات الشابة و المنتجة في العالم العربي. وأن جريمة الاعتداء على الأموال العامة والخاصة تعد من الجرائم الواسعة الانتشار في كافة المجتمعات التي تعاني منها كثير من الدول العربية. يأتي بعد ذلك جرائم العنف السلوكي مثل القتل والاعتداء على النفس، ثم أخيرا الجرائم الأخلاقية⁴⁹
- ولقد كان المدافع الاقتصادي المتمثل في الحاجة للمال من أقوى الأسباب وراء ارتكاب الجريمة كما أوضحت الدراسة.

⁴⁵ من أبرز الأمثلة على ذلك إضفاء الصيغة القانونية على بيوت الدعارة في بعض دول العالم الإسلامي، والإكثار من النوادي الليلية التي يرتادها أصحاب الهوى والفسق والترخيص ببيع الخمر (أم الكبائر) في الفنادق المنشرة في العالم الإسلامي. يتم كل ذلك تحت شعارات دعم وتنشيط الاقتصاد كأحد السياسات التي لا غنى لتنويع مصادر الدخل، كما يزعمون، وتقليل معدلات البطالة وتخفيف حدة الفقر. هذا هو المستوى الذي يفكر به الجاهليون في العالم الإسلامي دون أن يدركوا التأثير السام لمثل هذه السياسات على الاستقرار و التماسك الاجتماعي لا غرابة أن لا يدرك المسئولون نتائج أعمالهم وصدق الله العظيم: (ومن يضل الله فما له من هاد) وصدق الله العظيم (ومن لم يجعل الله له نور فما له من نور)

⁴⁶ علي الحوات، الجرائم الجنسية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1997

⁴⁷ عبد الحليم محمود السيد، مشكلة المخدرات في الوطن العربي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض،

1997

⁴⁸ مرجع سابق.

⁴⁹ أحمد حويتي وآخرون، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998

هذه النتائج هي إفراز طبيعي لتنمية حاولت أن تركز على إنعاش وتحسين الجانب المادي من الإنسان المسلم ومعرضة عن تنمية الجانب الروحي منه الذي لا زكاة له إلا بالإسلام. إن أهداف النهضة والتنمية عندما تكون مادية بحتة في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، لا يجني الإنسان من وراء ذلك إلا الشقاء والهموم والتعاسة. وحتى المجتمع الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي الأسبق الذي جاهد ليخلق المجتمع المثالي عبر التقليل قدر الإمكان، أو إزالة الأسباب التي تؤدي إلى إيجاد الفقر والحرمان من الخدمات الأساسية، أقول، حتى هذا المجتمع لم يستطع أن يتخلص من المعدلات المرتفعة للجريمة⁵⁰ بأنواعها المختلفة وأسبابها المتعددة، ولم يستطع كذلك أن يحد من مشكلات التفكك الأسري أو إدمان المخدرات والمسكرات حتى كان يستحق أن يسمى "الرجل المريض" (كما كانت تُسمى الخلافة العثمانية بهذا الاسم في أواخر أيامها) قبل انهياره في أوائل التسعينيات من القرن المنصرم.

لقد كان خطأ العلمانيون فادحا ومكلفا على الإنسان المسلم وعلى المجتمع المسلم. لقد اعتقدوا أن التنمية المادية المتمثلة في الارتقاء بالنشاط التجاري والصناعي وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، لكفيل أن ينفي الفقر والشقاء عن الإنسان المسلم وأن يوجد بالتالي المجتمع المستقر الآمن.

ولكن مع توالي واستمرار الأزمات بين الشعوب المسلمة وانتشار الفساد على المستوى السياسي واليأس والإحباط على المستوى الشعبي، تدهورت المؤسسات والخدمات التي بنتها الدولة في العقود السابقة ولم يعد بإمكانها أن تؤدي الدور الذي كان يُتوقع أن تؤديه في نهضة الشعب المسلم والارتقاء بمستواه الأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي.

لنأخذ التعليم على سبيل المثال وهو أهم أحد الميادين الذي أنفقت الدولة العلمانية عليه الكثير من الأموال حتى استطاعت أن تُحقق الكثير من الإنجازات الكمية مثل ارتفاع أعداد التلاميذ والمعلمين وأعداد المدارس، ولكن ماذا حقق التعليم بعد هذه السنوات وهل أصبح بالمستوى الذي يستطيع أن يساهم في رقي الأمة الإسلامية وازدهارها؟ يجيب عن هذا السؤال تقرير التنمية البشرية إذ يتحدث عن التعليم في العالم العربي كجزء من الأمة الإسلامية فيقول:

⁵⁰ يكفى أن نعلم أنه على الرغم من الدعاية الأيدلوجية التي كان يمارسها الاتحاد السوفيتي السابق عن إنجازاته المختلفة في الميدان العسكري والتعليمي والاقتصادي، إلا أنه كان مرتعا للمافيا العالمية ومنظمات الجريمة التي مهتد بالتعاون مع الولايات المتحدة لسقوطه نهائيا. راجع في ذلك: الماسون والأحداث التي هزت العالم لمؤلفه: الأستاذ عبد الوهاب زيتون منشورات المنارة، دمشق، 1995

(يوجد خطر من انقسام نظم التعليم في البلدان العربية إلى قسمين لا يمت أحدهما للآخر بصلة:
تعليم خاص مكلف جدا تتمتع به الأقلية الميسورة الحال. وتعليم حكومي سيئ النوعية للأغلبية.
وحتى هذا الأخير قد يكون مكلفا للفئة الأسوأ حالا في ضوء سياسات استرداد التكاليف التي اعتمدها بعض البلدان العربية في سياق برامج التصحيح الهيكلي، واستشراء ظاهرة الدروس الخصوصية التي أصبحت لا غنى عنها للحصول على علامات مرتفعة في الامتحانات العامة المؤهلة للالتحاق بالتعليم العالي، خاصة مساقته المؤدية لمستقبل مهني وحياتي أفضل، وقد ترتب على ذلك أن كادت هذه المساقات الدراسية أن تكون حكرا على أبناء الفئات الميسورة الحال. وهكذا بدأ التعليم يفقد دوره الهام بوصفه وسيلة للصعود الاجتماعي في البلدان العربية، وأوشك أن يصبح وسيلة لتكريس التكلس الاجتماعي من حيث أن الفقر يحكم علي من يولد فيه أن يرثه)⁵¹
ويضيف التقرير:

(توجد دلائل عديدة على تناقص الكفاءة الداخلية للتعليم في العالم العربي، كما تتبدى في ارتفاع نسب الرسوب وإعادة الصفوف الدراسية.

وقد أكدت الدراسات القليلة المتوفرة على غلبة ثلاث سمات أساسية على ناتج التعليم في البلدان العربية: تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية واطراد التدهور فيها.
ولعل أكثر جوانب أزمة التعليم في العالم العربي إثارة للقلق هي عدم قدرة التعليم على توفير متطلبات تنمية المجتمعات العربية. وهذا لا يعني فقط أن التعليم قد فقد قدرته على توفير مدخل للفقراء للصعود الاجتماعي، بل أن البلدان العربية أيضا أصبحت معزولة عن المعرفة والمعلومات و التقانة العالمية. وإذا سمح للوضع الراهن أن يستمر فإنه لا يمكن إلا أن تزداد الأزمة سوء)⁵²
ومن الأزمات الاجتماعية الأخرى يذكر التقرير:

(يتطلب بناء مجتمعات ونظم سياسية و اقتصادات أكثر عدالة، تصميمًا على محاربة الفقر، ومع أن مستوى الفقر المادي المدقع في البلدان العربية هو الأقل في العالم، يبقى مواطن من كل خمسة مواطنين يعيش على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم وفقا لتقديرات البنك الدولي الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أن الفقر المادي ليس سوى جزء من المشكلة ، فالرعاية الصحية

⁵¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002،
⁵² مرجع سابق، ص 3

المتدنية أو المفقودة أو انحسار فرص الحصول على التعليم الجيد، وتدهور البيئة السكنية-سواء كانت حيا فقيرا ملوثا في منطقة حضرية أو بيئة ريفية على تربة مستنزفة - أو ضعف شبكات الأمان الاجتماعي أو غيابها، تشكل جميعا سلسلة متصلة من مظاهر الفقر ومسبباته، وتنتشر على نطاق واسع في البلدان العربية.

أما الحرمان و اللامساواة في القدرات والفرص، فهو أكثر استشراف من فقر المدخل أو اللامساواة الاقتصادية، فنسبة الحرمان بمعايير التنمية الأساسية، تبلغ 32.4 في المائة مقاسة بمؤشر الفقر الإنساني، الذي يعرف الحرمان بقصر الأعمار وغلبة الأمية ونقص الخدمات الأساسية)⁵³

هذه الأزمات التي تعيشها الأمة الإسلامية إن كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية إنما هي نتيجة إبعاد الإسلام عن الحياة واعتبار العلمانية الجاهلية الأداة السياسية التي يمكن أن تخلص الأمة من أزماتها ومن مشكلاتها المزمنة كما خلصت أوروبا من الظلمات والجهل والتخلف الذي كانت تقبع فيه. ولكن هيهات هيهات.

إن المسلمين اليوم في وضع لا يتمناه لهم إلا أعدائهم من اليهود والنصارى ومن واهم من المشركين والملاحدة في الشرق والغرب الذين خدعوا حكام الأمة وكذبوا عليهم عندما أقنعوهم أنه لا تقدم اقتصادي وإرفاه اجتماعي بالدين. والسؤال هل جاءت نتائج عقود من التنمية أنفقت الأموال الهائلة والجهود الكبيرة كما كان يتمنى الإنسان المسلم وكانت تعده به الدولة العلمانية، أم أن النتائج قد جاءت كما حذر كتاب الله وسنة نبيه (عليه أفضل الصلاة والسلام) و بينا عواقب الانحراف عن الصراط المستقيم، وأن المذل والهوان والصغار سيصيب لا محالة من انصرف عن المنهج أو ضيع أو فرط في بعض أركانه؟

أن جزء رئيسيا من مهمة هذا الكتاب هو تبيان أن أسباب أزماتنا إنما تكمن في تحليل جرم حرمه الله وتحريم حلال أحله الله وأنه ما من مشكلة أصابت الأمة إلا بالمخالفة الواضحة لأوامر الله سبحانه وتعالى ولكن قبل ذلك نريد أن نناقش التصورات الجاهلية عن أسباب التخلف التي أصابت الأمة و وسائل النهضة والتقدم والرقي.

هذه التصورات التي قدّمها عبيد الاستعمار في العالم الإسلامي والذين لم يتخلصوا من الاستعمار الفكري والروحي فقاموا يصغون ويطورون أطروحاتهم الفكرية- لتخليص العالم الإسلامي من أزماته- على أسس غربية علمانية منبثة عن الأمة ودينها وماضيها ولما نزل تساهم في مفاخرة تخلف المسلمين وتمكن لأعدائهم منهم.

